



شرف – إخاء – عدل

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية
المركز الموريتاني لتحليل السياسات

دراسة حول الشعب المرتبطة بالصناعات المنجمية

مايو 2014

مقدمة

تتبنى موريتانيا، منذ عدة عقود، خيارات استراتيجية تعطي الأفضلية لنموذج تنموي يقوم على فتح الاقتصاد الوطني وترقية القطاع الخاص باعتباره محركا للنمو فضلا عن الاستغلال العقلاني لموارد البلد الطبيعية.

وقد تميز التطور الحديث للاقتصاد الوطني بالزيادة والتنوع في الموارد المنجمية المستغلة. وتزايدت بشكل مطرد أهمية هذه الموارد كمصدر للنمو والتشغيل. لذا ركزت أهداف السياسات العمومية على البحث عن أنجع السبل لضمان الاستغلال العقلاني لتلك الموارد بما يمكن من تأويل انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على البلد. ولهذا الغرض، تم تطبيق إصلاحات انصبت على وضع آليات لاستخدام عقلائي لعائدات القطاع المنجمي وتجديد إطاره القانوني.

وتحقق تقدم في مجال تثبيت الإطار الاقتصادي الكلي وتسريع وتيرة النمو مع ازدياد مساهمة القطاع المنجمي في الناتج الداخلي الخام حتى بلغت 27 % في سنة 2012.

غير أن حيوية الاقتصاد الوطني لم تتح خفضا معتبرا لانعكاس الفقر ونسبة البطالة. كما أن القاعدة الصناعية لم تزل ضعيفة قليلة التنوع مع محدودية عملية تحويل الموارد المنجمية، الأمر الذي قلص مستوى ومضمون القيمة المضافة المحلية للقطاع وحد من مساهمته في خلق فرص العمل.

وينزل هذه التطور إشكالية تأويل الانعكاسات المحلية للموارد المنجمية في صلب الاهتمامات العمومية كما يطرح جملة من التساؤلات: كيف يمكن رفع القيمة المضافة للقطاع المنجمي؟ وهل من سبيل إلى إطلاق عملية محلية لتحويل الموارد المنجمية عبر حفز النسيج الصناعي؟ وكيف يمكن تطوير الشعب المرتبطة بالقطاع المنجمي؟ وما هي الحوافز التي ينبغي إيجادها لحفز مشاركة المقاولات الخاصة الموريتانية بصورة أكبر في الأنشطة المنجمية؟

وضمن هذا المنظور تدرج الدراسة الحالية التي تتناول الشعب المرتبطة بالصناعات المنجمية وترمي إلى الإجابة على الأسئلة المذكورة سبيلا إلى زيادة انعكاسات استغلال الموارد المنجمية على تنمية البلد من خلال مساهمة أكبر في القيمة المضافة وتحديد الأنشطة القابلة للتطوير انطلاقا من الموارد المنجمية وتعزيز عملية التصنيع.

يتكون التقرير من خمسة فصول. يستعرض الفصل الأول وضعية القطاع المنجمي من حيث إطاره القانوني ومساهمته في الاقتصاد الوطني وفي التشغيل. كما يستعرض الفصل الثاني وضعية القطاع الصناعي مبرزاً العناصر المميزة لتطوره الحديث ولبعده الاجتماعي. ويتناول

الفصل الثالث المقدرات المنجمية والصناعية والمعوقات التي ما زالت تكبح استغلالها الأمتل. أما الفصل الرابع فيدرس الشعب المرتبطة بالصناعات المنجمية ويستوعب كلا من الشعب التحويلية والشعب المرتبطة بها. وأخيراً، يقترح الفصل الخامس توصيات استراتيجية وعملية من شأن تطبيقها تسهيل تأويج انعكاسات استغلال الموارد المنجمية ارتكازاً إلى تطوير عملية تحويل محلية.

الفصل الأول: وضعية القطاع المنجمي

يستعرض هذا الفصل وضعية القطاع المنجمي مركزا على إبراز التطورات الحديثة فيما يتعلق بإطاره القانوني ومساهمته في الاقتصاد الوطني وفي التشغيل.

أ. الإطار القانوني

نفذت موريتانيا، طيلة السنوات الأخيرة، العديد من الإجراءات الرامية إلى تطوير إطار قانوني من شأنه تشجيع استغلال أمثل للموارد المنجمية تواكبه زيادة أكبر في القيمة المضافة المحلية وفي خلق فرص العمل.

وهكذا فقد أدرج إعلان السياسة المنجمية المصادق عليه منذ مارس 1997 تطوير القطاع المنجمي في صدارة أولويات الحكومة. وأناط هذا الإعلان بالقطاع الخاص دورا كبيرا في تطوير القطاع المنجمي، كما أعاد توجيه عمل الدولة إلى التركيز على مهامها الأساسية المتمثلة في التنظيم والترقية وحدد أهدافا واضحة لهذا القطاع على المديين المتوسط والطويل وذلك في إطار استراتيجية متعددة السنوات.

وتمثلت تلك الأهداف في :

- عقلنة دور الدولة بتقليص تدخلها في أنشطة الاستكشاف والتطوير المنجمي؛
- تحسين أداء وزارة الصناعة والمعادن من خلال تعزيز أجهزة تسيير الأنشطة المنجمية؛
- وضع إطار قانوني فعال لتحسين تسيير القطاع المنجمي؛
- تفعيل قدرات تسيير البيئة المنجمية؛
- تشجيع الاستثمار الخاص في القطاع المنجمي.

وفي إطار السعي لتحقيق هذه الأهداف، عمدت الحكومة أيضا وبشكل مستمر إلى تكييف الإطار القانوني للقطاع المنجمي مع سياق تطور الصناعة المعدنية واعتمدت إصلاحات استهدفت تعزيز الشفافية وتبسيط إجراءات منح الرخص المنجمية وتوضيح النظم الجبائية والجمركية المطبقة على النشاط المنجمي (راجع الجدول المقارن لأحكام مختلف القوانين المتضمنة مدونة المعادن في الملحق).

وتوخت هذه الإصلاحات تيسير وضع إطار قانوني من شأنه تحفيز الاستثمار الخاص وتأويج انعكاسات القطاع الاقتصادية - الاجتماعية على اقتصاد البلد. وهكذا شهدت سنة

2012 صدور مدونة معدنية جديدة تعدل وتكمل بعض أحكام مدونة 2008 كما صدرت اتفاقية معدنية نموذجية وأنشئ شبك موحد(السجل المعدني) بغية تحسين تسيير الرخص المعدنية فضلا عن إنشاء منظومة لتسجيل طلبات الرخص حسب تسلسل ورودها الزمني بما يضمن تلبيتها حسب الأسبقية طبقا لمبدأ " أول قادم، أول مخدوم " .

وزيادة على ذلك، فقد أناط الإطار القانوني الجديد بالفاعلين في القطاع المنجمي مسؤولية تنفيذ أعمال البحث والاستغلال على نحو يزيد من الانعكاسات الاقتصادية – الاجتماعية الإيجابية لنشاطهم(ويشمل ذلك إعطاء الأولوية للموريتانيين في الاكتتاب وفي التوريدات في حال تساوي الكفاءة والأسعار، إنشاء البني التحتية التربوية والصحية، شق الطرق، تزويد المدن والقرى المجاورة للمنشآت المنجمية بالماء الشروب والكهرباء وإعادة تأهيل المناجم بعد انتهاء استغلالها حتى تعود صالحة للاستخدام من قبل المواطنين).

وأتاح هذه الخيارات الاستراتيجية تحسين مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني وفي التشغيل.إلا أن القطاع المنجمي ما يزال يزخر بمقدرات كبيرة ما انفك استغلالها الأمثل يصطدم بجملة من المعوقات.ومن حيث الآفاق، يتوقع أن يستفيد القطاع من ديناميكية الاستكشاف ومن مشاريع تطوير بعض المناجم التي هي الآن في طور الاستغلال.

ب. المساهمة في الثروة الوطنية

مكنت السياسات العمومية المنتهجة طيلة السنوات الأخيرة من تحسين ملحوظ لمساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني من الوجهة الاقتصادية والمالية والاجتماعية.وقد تحسنت هذه المساهمة على الخصوص بفضل ارتفاع جاذبية القطاع للاستثمارات الخاصة لاسيما الأجنبية الشيء الذي ترجم في تنويع الإنتاج المعدني.ذلك أن القطاع المنجمي لم يعد يقتصر على المناجم التي تستغلها شركة سنيم(مناجم الحديد في الزويرات)، بل توسع بوجود عدة فاعلين أجنبى يستغلون أساسا النحاس في أكجوجت والذهب في تازيازت.

وبصرف النظر عن جانب التشغيل الذي يعالج في قسم مستقل، فإن مساهمة القطاع المنجمي تكمن في إسهامه في النمو الاقتصادي وفي تكوين الناتج الداخلي الخام وفي ميزانية الدولة وفي ميزان المدفوعات، إضافة إلى ميزانيات البلديات في مناطق تدخل الفاعلين المنجميين.وزيادة على الانعكاسات الاقتصادية للقطاع، فإن التركيز هنا سيكون على مفعول الدفع الناشئ عن النشاطات المنجمية على المقاولات الخاصة المحلية.وتتوقف الاستفادة من هذا المفعول على قدرة القطاع الصناعي على تلقف جزء من الاستثمارات ومن القيمة المضافة الناشئة عن النشاطات المنجمية. وبالتالي فهي مشروطة بقدرة المقاولات الموريتانية على المشاركة في الأشغال(التوريدات، الخدمات) المرتبطة مباشرة باستغلال الموارد

المنجمية أو بصورة غير مباشرة من خلال الأنشطة الممكن تطويرها في سياق النشاطات المنجمية.

النمو

تشير المعطيات المتاحة إلى أن القطاع المنجمي (الحديد، النحاس والذهب) شهد ديناميكية معتبرة في السنوات الأخيرة تجسدت في زيادة ملحوظة في عدد الرخص الممنوحة حيث ارتفعت من 59 رخصة سنة 2010 إلى 132 رخصة سنة 2013 في حين بلغ عدد مقاولات الاستكشاف والاستغلال 61 مقاولة سنة 2011 (مقابل 64 مقاولة سنة 2010) بما في ذلك 3 مقاولات إنتاجية. وقد حفز هذا التطور ارتفاع الأسعار الذي حصل في السنوات الأخيرة إثر الأزمة المالية سنة 2008.

وشكلت هذه الديناميكية قاطرة للنمو الاسمي للاقتصاد الوطني. ذلك أن قرابة نصف النمو الاسمي للاقتصاد الوطني متأتية من القطاع المنجمي في الفترة 2010 – 2013 (7%) ولا يساهم إلا بشكل ضعيف في النمو الحقيقي للبلد (0,2%).

وقد بلغت القيمة المضافة الحقيقية للقطاع 6,4% في المتوسط سنويا خلال الفترة 2010-2013 مع انتعاش قوي سنة 2013 (22,7%) وذلك بعد أداء سيئ في سنتي 2011 (2,9%-) و2012 (نمو صفري). وخلال نفس المدة، كان النمو الاسمي قويا في حدود 29,7% نتيجة لارتفاع الأسعار خاصة في سنتي 2010 و2011 بشكل وازن الانخفاض الحاصل سنة 2013 (19,4%-) قبل الانتعاش المسجل سنة 2013 (18,1%). وارتفعت قيمة الناتج الداخلي الخام المنجمي بالقيمة المطلقة من 148,8 مليارا سنة 2009 إلى 346,3 مليارا سنة 2013.

ويعطي تحليل النمو بحسب نمط المعدن المستغل النتائج التالية:

- بلغت القيمة المضافة الاسمية للحديد 179,7 مليار أوقية سنة 2012، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 27,8% مقارنة مع السنة السابقة وذلك بشكل خاص نتيجة لتراجع متوسط سعر الحديد بنسبة 29,5% تقريبا. وبذلك انخفض الوزن النسبي للنشاط المنجمي إلى 15,4% من قيمة الناتج الداخلي الخام الاسمي بدلا من 21,8% سنة 2011. وظل إنتاج الحديد سنة 2012 في نفس مستوى إنتاج سنة 2011 تقريبا، أي حوالي 11,2 مليون طن. وتعتبر آفاق إنتاج الحديد واعدة. فالتوقعات في هذا المجال تشير إلى أن إنتاج الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (سنيم) ستقترب من عتبة 12 مليون طن في نهاية سنة 2013 على أن ترتفع، في مرحلة أولى، إلى 18 مليون طن سنويا في الفترة 2015-2016 ثم، في مرحلة ثانية، إلى 25 مليون طن في أفق

2020-2021 قبل أن تبلغ، في أفق 2025، مستوى 40 مليون طن سنويا بعد تطوير مناجم جديدة (تزايدية، العوج، الخ).

- انخفضت القيمة المضافة الحقيقية لنشاط استغلال النحاس بنسبة 19,45% بدلا من 30,4% سنة 2011 نتيجة لانخفاض كمية الإنتاج الذي بلغ 34,8 ألف طن سنة 2012، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 12,7%. وقد بلغت القيمة المضافة الاسمية لهذا النشاط 27,2 مليار أوقية، أي بنسبة انخفاض قدرها 29,5%، وذلك بسبب الانخفاض المتزامن لمستوى غنى المنجم بخام النحاس والأسعار في السوق الدولية، الشيء الذي أدى إلى تراجع مساهمته في الناتج الداخلي الخام إلى 2,3%.
- تراجعت القيمة المضافة الحقيقية لنشاط استخراج الذهب بنسبة 5,2% جراء انخفاض إنتاج الذهب بنسبة 7,8% سنة 2012 (و1,5% سنة 2011) حيث استقر في حدود 243 ألف أونصة. ولم يؤثر هذا التطور على القيمة المضافة الاسمية التي ازدادت بنسبة 13%.

الجدول 1: نمو القطاع المنجمي 2008-2013

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإنتاج						
الحديد (بالآلاف الأطنان)	11 295	10 523	10 000	11 200	11 200	
النحاس (بالطن)	32 900	36 600	37 000	39 900	34 800	
الذهب (بالأونصة)	200 100	252 300	267 700	263 600	243 000	
الذهب* (بالكيلوغرام)	6 224	7 847	8 326	8 199	7 558	
ن.د.خ الاسمي بملايين الأوقية						
المناجم	187 159	148 406	285 731	363 913	293 198	346 266
الحديد	146 473	94 673	179 842	248 915	179 685	207 470
النحاس	21 894	23 254	56 546	38 652	27 236	41 774
الذهب	18 792	30 480	49 343	76 346	86 276	97 022
ن.د.خ بأسعار السوق	854 027	794 187	996 861	1 142 827	1 165 030	1 307 738
التطور (%)						
المناجم		-20,7	92,5	27,4	-19,4	18,1
الحديد		-35,4	90	38,4	-27,8	15,5
النحاس		6,2	143,2	-31,6	-29,5	53,4
الذهب		62,2	61,9	54,7	13	12,5
ن.د.خ بأسعار السوق		-7	25,5	14,6	1,9	12,2
التطور (%)						
المناجم	21,9	18,7	28,7	31,8	25,2	26,5
الحديد	17,2	11,9	18	21,8	15,4	15,9
النحاس	2,6	2,9	5,7	3,4	2,3	3,2
الذهب	2,2	3,8	4,9	6,7	7,4	7,4

ن.د.خ بأسعار السوق	100	100	100	100	100	100
ن.د.خ الحقيقي بملايين الأوقية						
المناجم	43 663	43 149	45 616	44 311	44 298	54 372
الحديد	35 081	32 685	34 669	33 971	34 873	37 645
النحاس	3 625	3 898	3 950	2 749	2 226	4 745
الذهب	4 957	6 566	6 998	7 591	7 199	11 982
ن.د.خ بأسعار السوق	355 380	351 043	367 424	380 651	407 286	434 578
التطور (%)						
المناجم		-1,2	5,7	-2,9	0	22,7
الحديد		-6,8	6,1	-2	2,7	8
النحاس		7,5	1,3	-30,4	-19	113,2
الذهب		32,5	6,6	8,5	-5,2	66,4
ن.د.خ بأسعار السوق		-1,2	4,7	3,6	7	6,7
التطور (%)						
المناجم	12,3	12,3	12,4	11,6	10,9	12,5
الحديد	9,9	9,3	9,4	8,9	8,6	8,7
النحاس	1	1,1	1,1	0,7	0,5	1,1
الذهب	1,4	1,9	1,9	2	1,8	2,8
ن.د.خ بأسعار السوق	100	100	100	100	100	100

المصدر: وش.ق.ت/سبتمبر 2013

ويتبين من حساب فرع القطاع أن القيمة المضافة لقطاع المناجم وتكوينها قد سجلا ارتفاعا كبيرا. غير أن تحليل هذا الحساب يظهر أن ما يبقى من هذه القيمة المضافة داخل البلد ما زال ضئيلا وبالتالي فإن استغلال الموارد المنجمية من لدن الشركات الأجنبية لا يواكبه خلق للثروة على الصعيد المحلي.

وتترتب هذه النتيجة على حقيقة أن تحويلات تلك الشركات إلى بقية العالم عرفت قفزة كبيرة بحكم تحويل الشركتين الأجنبيتين المستغلتين للنحاس والذهب فائض الاستغلال الخام لديهما إلى بلديهما الأصليين. وفضلا عن ذلك، فلولا مراعاة المفهوم التراخي لأمكن تصنيف هاتين الشركتين في وضعية الحصانة الدولية وذلك لفرط ضآلة حصة الدولة من عوائدهما (3% و2% من الإنتاج).

الجدول 2: حساب الفرع المنجمي 2008-2012

	2008	2009	2010	2011	2012
بملايين الأوقية					
الحديد	384 442	248 485	472 025	653 320	471 615
النحاس	57 465	61 034	148 415	101 448	71 486
الذهب	49 322	79 999	129 510	200 385	226 447
إنتاج المناجم	491 230	389 517	749 951	955 153	769 548

معدل CI (38,1%)					
الحديد	146 473	94 673	179 842	248 915	179 685
النحاس	21 894	23 254	56 546	38 652	27 236
الذهب	18 792	30 480	49 343	76 346	86 276
القيمة المضافة للمناجم	187 159	148 406	285 731	363 913	293 198
الأجور الخام	17 609	17 827	23 166	24 472	33 872
المشاركات الاجتماعية	1 671	1 691	2 198	2 322	3 214
الضرائب على الإنتاج	2	4 837	11 927	9 719	8 340
فائض الاستغلال الخام	167 877	124 051	248 440	327 401	247 773
أعداد العمال	5 880	6 827	7 031	6 858	7 639

المصدر: حسابات الخبيرين.

عائدات الدولة

تتلقى ميزانية الدولة، زيادة على العائدات المتأتية من شركة سنيم، عائدات مباشرة يدفعها الفاعلون المنجميون للدولة في إطار عقود ومقابل رخص البحث والاستغلال (إتاوات، علاوات، ضريبة الأرباح والأجور، القيمة المضافة).

وظلت مساهمة الصناعات المنجمية في ميزانية الدولة محدودة للغاية مقصورة على مساهمة الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (سنيم) رغم الزيادة النسبية في عدد الرخص والإتاوات المتأتية من الاستكشاف المنجمي.

وقد عرفت مساهمة سنيم، المكونة أساسا من عوائد ضريبية وغير ضريبية، تطورا غير منتظم في حدود 12% في الفترة 1995-2003 مع الاتجاه، ابتداءً من 1996، إلى الزيادة بسبب عودة سنيم إلى النظام الجبائي العام المطبق على رقم الأعمال.

كما أن مساهمات الفاعلين المنجميين الآخرين في شكل إتاوات مبنية على المساحات الممنوحة سجلت ارتفاعا، منذ سنة 2000، إثر تضاعف رخص البحث والاستكشاف. وفي سنة 2001، بلغت عائدات الإتاوات مستواها الأعلى وكان من المتوقع أن تزداد بحكم تطبيق المدونة المعدنية وبالنظر أيضا لزيادة عدد الفاعلين المنجميين الذين جذبهم تشابه الملامح الجيولوجية الموريتانية مع نظائرها خاصة في استراليا التي تزخر بمناجم كبيرة من مختلف المعادن.

وتبدو واعدة آفاق نمو عائدات الدولة من استغلال الموارد المنجمية وذلك بالنظر خاصة إلى المقدرات المنجمية التي يملكها البلد. غير أن تعبئة الإيرادات ستتوقف على قدرات البلد في مجالي التفاوض والتعاقد وعلى مدى جاذبيته للمستثمرين الخواص وبطبيعة الحال، فإن تعبئة

العائدات المذكورة تحد منها العقود الموقعة سلفا والتي تمنح الشركتين المستغلتين امتيازات خاصة لمدة تسع سنوات.

التجارة الخارجية

يظهر تطور الميزان التجاري للبلد أن وزن المعاملات المرتبطة بالنشاطات المنجمية اتجه إلى التزايد بقوة في السنوات الأخيرة. وطالت هذه الديناميكية الصادرات والواردات المعدنية على حد سواء.

وقد سجلت قيمة صادرات قطاع المعادن (الحديد، الذهب والنحاس) ازديادا قويا في السنوات الأخيرة جراء ارتفاع الأسعار والشروع في استغلال رخص جديدة. وهكذا بلغت نسبة زيادة قيمة صادرات القطاع 26,7% في المتوسط سنويا طيلة الفترة 2010-2013 (مقابل متوسط تاريخي قدره 45%) مرتفعة من 874 مليون دولار أمريكي سنة 2009 إلى 1.950,9 مليون دولار أمريكي سنة 2013 نتيجة لارتفاع اسعار الحديد خاصة في سنتي 2010 و2011. وفي نفس الفترة، بلغت حصة صادرات المعادن من إجمالي صادرات البلد نسبة 71,3% مقابل 64,4% ما بين 2008 و2009 و44,5% من نقاط الناتج الداخلي الخام مقابل 30,8%. واستمر طغيان خام الحديد على تلك الصادرات.

وواكب ديناميكية صادرات المعادن تغير في التوزيع الجغرافي لصادرات الحديد نتيجة لتباطؤ طلب الشركاء التجاريين في منطقة اليورو التي تقلصت حصتها من المبيعات لصالح الصين التي أصبحت الوجهة الأولى لخام الحديد الموريتاني بحصة بلغت سنة 2012 نسبة 62% مقابل 38% لأوروبا.

وخلال نفس الفترة، شهدت واردات القطاع نفس الديناميكية التي شهدتها الصادرات لكن حسب إيقاع أكبر بشكل ملحوظ (36,7% مقابل 26,7%). وهكذا فقد مثلت واردات الشركات المعدنية الثلاث التي هي في طور الاستغلال (سنيم، شركة نحاس موريتانيا، تازياست) نسبة 47,3% من إجمالي واردات البلد مقابل 35,4% ما بين سنتي 2008 و2009. وترجع هذه الديناميكية إلى ارتفاع الاستثمارات الخاصة في القطاع المنجمي التي تجسدت في اللجوء بصورة أكبر إلى استيراد المواد الضرورية لإنجاز الاستثمارات.

الجدول 3: تطور الصادرات المعدنية 2008-2013

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات المنجمية بملايين الدولارات الأمريكية	1 159,20	874,2	1 493,90	2 135,80	1 771,60	1 950,90
الحديد	823,4	521,6	997	1 470,60	1 131,40	1 335,50
النحاس	167,2	118,6	187,4	248,4	238	219,5

الذهب	168,6	234	309,5	416,8	402,2	396
الواردات المنجمية	717,9	477,3	848,5	1209,1	1621,8	1497,7
الصادرات المنجمية % من إجمالي الصادرات	64,8	64,1	72	75,9	67,1	70,3
الصادرات المنجمية % من ن.د.خ	32,8	28,8	40,8	49,8	43,5	44,1
الواردات المنجمية % من إجمالي الواردات	37,6	33,1	43,8	47,7	51,1	46,4

المصدر: معطيات التأطير الاقتصادي الكلي/سبتمبر 2013

ويتوقع أن تتسارع وتيرة هذه الديناميكية في السنوات المقبلة نتيجة لآفاق القطاع الواعدة. ذلك أن التوسع المسجل في منح الرخص والامتيازات (في طور الاستكشاف والاستثمار) ووجود كثير من المناجم التي لم تستغل بعد (خاصة الكوارتز والفوسفات واليورانيوم والجبس والتربة النادرة) كل أولئك يدل على أن القطاع ما زال يزخر بالكثير من الفرص.

المقاولات الخاصة والنشاطات المنجمية

في إطار دراسة مولها البنك الدولي، أجرى مشروع الدعم المؤسسي للقطاع المنجمي مسحا تقييميا لحاجات الشركات المنجمية في مجال الخدمات. واهتم هذا المسح بأربع شركات منجمية اثنتان منها في إينشيري وواحدة في انواذيبو وواحدة في انواكشوط.

ولتقييم هذه الحاجات ارتكز المسح على طلب الشركات المعنية وتقديرها كما وكيفا لعرض الخدمات التي تعاقدت عليها. ولهذا الغرض، تناولت الدراسة الخدمات التي سبق للشركات اقتناؤها والخدمات التي تنوي اقتناءها في المستقبل.

ويستفاد من المسح أن المجالات الرئيسية التي تطلب فيها الشركات تدخل موردي خدمات خارجيين هي: الخدمات اللوجستية والبناء والإعاشة والتوريدات والعمل بالمقطوعة والأشغال المنجمية والصحة والتأمين. كما يستفاد من المسح كذلك أن معظم الشركات المنجمية (أكثر من 75%) تطلب خدمات في جميع هذه المجالات تقريبا. وحسب الشكل البياني التالي، فإن الشركات المنجمية تنوي تجديد عقود الخدمات في جميع المجالات. ويتجه طلب الخدمات إلى الزيادة في جميع المجالات باستثناء مجال النقل والخدمات اللوجستية. ويمكن تصنيف مجالات النشاط إلى فئتين بحسب مستوى طلب الخدمات:

- فئة أولى تتكون من مجالات طلب الخدمات فيها مستمر طيلة زمن إنتاج الشركات. وبالنسبة لهذه الفئة، يوجد طلب الخدمات دائما لكن زخمه يتفاوت تبعا لحجم نشاط الشركة. وضمن هذه الفئة يمكن ذكر الإعاشة والصحة والأشغال المنجمية..

- أما الفئة الثانية فتتألف من خدمات تحتاج إليها الشركات فترة معينة فقط لإطلاق عملية إنتاجية. فالبناء مثلا إنما يطلب عندما تكون ثمة مقرات يراد تشييدها أو منشآت يلزم تأهيلها.

وبخصوص درجة الرضى عن جودة الخدمات، فإن المسح يبين كذلك أن معظم الشركات المنجمية غير راضية تمام الرضى عن جميع الخدمات التي تعاقدت عليها في جميع المجالات تقريبا بل يقتصر رضى معظم الشركات على الخدمات المقدمة في مجالي الصحة والتوريدات خصوصا. أما الخدمات الأقل إرضاء فهي المتعلقة بالبناء والتأمين والنقل والخدمات اللوجستية.

ويمكن إرجاع عدم رضى الشركات المنجمية عن عروض الخدمات إلى أسباب فنية أو تنظيمية و/أو لوجستية. وتختلف هذه الأسباب بحسب مجالات النشاط تبعا لملاءمتها للإنتاج في هذا النشاط أو في الخدمات الملحقة. وهكذا، ففي مجال النقل واللوجستية يعتبر سوء تنظيم العمل هو السبب الرئيس لعدم الرضى عن الخدمات. وبالمقابل، ففي مجال البناء تتعلق أسباب عدم الرضى المعبر عنها بضعف الوسائل المادية المستخدمة في عمليات البناء. أما الأسباب الفنية فيشار إليها بشكل خاص في مجالي الصحة والتكوين.

وفيما يتعلق بالمقاولات الموردة للخدمات لصالح القطاع المنجمي، يشير المسح من منظور الشركات المعدنية إلى أن محددات الخدمة المرضي عنها تختلف بحسب نمط النشاط. وهكذا فإن مستوى الميزة النسبية يعتبر محددًا حاسمًا للرضى عن خدمات النقل واللوجستية والإعاشة والعمل بالمقطوعية من باب أولى. وفي مجال التكوين، تشكل جودة الخدمات المقدمة العامل الرئيس. أما سرعة الاستجابة، فهي المحدد الحاسم في خدمات البناء والتوريدات.

وتعتبر الشركات المنجمية أيضا أن تأهيل الموارد البشرية يطرح مشكلا في جميع المجالات. وحسب هذه الشركات، فإن الصحة هي المجال الأكثر معاناة من نقص الموارد البشرية المؤهلة. ويرى نصف هذه الشركات أن ثمة مشكل تأهيل جديا للعمال في قطاع الصحة. وبالمقابل، فإن تأهيل الموارد البشرية لا يطرح مشكلا فيما يتعلق بالأشغال المنجمية حسب رأي نصف الشركات.

الجدول 4: مشاكل تأهيل الموارد البشرية

المجالات	مشكلة جديدة	مشكلة متوسطة	لا مشكلة	ع.م
النقل/الخدمات اللوجستية	25	50	-	25
البناء	-	100	-	-
الإعاشة	-	75	-	25
التكوين	25	25	-	50

التوريدات	-	50	25	25
العمل بالمقطوعة	25	50		25
الأشغال المنجمية	-	25	50	25
الصحة	50	25	25	-
التأمين	-	25	25	50
خدمات أخرى	25	-	25	50

المصدر: مسح مشروع التعزيز المؤسسي للقطاع المنجمي/2013

وبشأن الصعوبات التي تواجه الشركات المنجمية في التعاقد مع المقاولات المحلية، يعتبر غلاء الخدمات أول عائق تشير إليه تلك الشركات في جميع المجالات. ويصدق الأمر بشكل خاص على مجالات النقل والأشغال المنجمية والتأمين حيث أشار أكثر من نصف الشركات إلى غلاء الخدمات. وبالمقابل، فلا يشار إلى مشاكل الضرائب والجمارك إلا في مجالات الأشغال المنجمية والنقل والخدمات اللوجستية.

ويلاحظ المسح أن المقاولات المحلية الموردة للخدمات لصالح القطاع المنجمي يبلغ عددها 53 مقاولة تتوزع على ثلاث ولايات هي انواكشوط (50,9%) وتيرس زمور (37,7%) وانواذيبو (11,3%). وهذه المقاولات وطنية أساساً (96%)، غالبيتها مصنفة (حوالي 70% منها مدرجة في السجل التجاري) ويرقى إنشاء أكثر من نصفها إلى ما قبل سنوات 2000 في حين أن 28% منها أي 15 مقاولة تم إنشاؤها ما بين 2006 واليوم.

وقد بين المسح كذلك أن النشاط الرئيسي الأكثر شيوعاً هو توريد المعدات للشركات (20,8). كما أن هذا النشاط يمثل أكبر خدمة ومنتج تعرضه نسبة 22,6% من المقاولات. ويعني هذا أن حوالي 2% من المقاولات منتجها الأول توريد المعدات والحال أنها ليست متخصصة في هذا المجال. وفي النشاطات الأخرى، تعمل نسبة 15% من المقاولات في مجال النقل والخدمات اللوجستية بينما تعمل نسبة 9,4% في مجال البناء و7,5% في مجال الإعاشة. أما المقاولات المتخصصة في مجال الأشغال المنجمية فلا يتجاوز عددها اثنتين في حين أن هذه النشاطات تشكل ثاني أهم منتج تعرضه المقاولات المتعاقدة.

وبالجملة فإن تحليل المعلومات المستخلصة من المسح يكشف عن وجود هوة بين تخصص المقاولات وبين أول منتج تقدمه كل مقاولة من هذه المقاولات. وهذا ما يفسر مشاكل الجودة التي تشير إليها الشركات المنجمية. إلا أن هذه المقارنة لن تكون دالة ما لم تضع في الاعتبار أحجام المقاولات العاملة في مختلف المجالات.

الدعم المالي لصالح البلديات

يستفاد من نتائج مسح أجراه مكتب نت أوديت سنة 2013 لحساب مشروع التعزيز المؤسسي للقطاع المنجمي أن ثلاثا من مقاولات القطاع المنجمي ساهمت ماليا في ميزانيات بلديات دوائرها بمبلغ إجمالي يناهز 383 مليون أوقية سنة 2013 يبين الجدول التالي توزيعها.

الجدول 5: الدعم المالي من الشركات المنجمية للبلديات

التعيين	المبلغ بالأوقية
إيرادات ضريبية بلدية	32822000
إيرادات رسوم بلدية	78550000
دعم سوقي مقدم من الفاعلين المنجميين لصالح البلديات	271313788
المجموع	38268578

المصدر: نت أوديت

ج. المساهمة في التشغيل

تشخيص الوضعية

تشير المعطيات المتاحة حول التشغيل إلى أن ديناميكية خلق فرص العمل ما تزال حتى الآن ضعيفة نسبيا ودون مستوى مقدرات القطاع وذلك بالنظر إلى حجم الاستثمارات المنجزة فيه خلال السنوات الأخيرة وإلى حجم المقدرات المنجمية والأرباح التي حققتها المقاولات الخاصة العاملة فيه.

كما تبين تلك المعطيات أن معظم فرص العمل المتاحة حاليا هي من صنع 6 شركات من أصل 115 شركة عاملة في المجال حائزة على رخص استغلال الحديد والنحاس والذهب والملح والفوسفات، إضافة إلى 109 شركات حائزة على رخص تنقيب منها 46 رخصة عن الذهب و23 عن الماس و14 عن الحديد و16 عن اليورانيوم و16 عن المواد الأخرى.

وحسب دراسة أنجزها برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 2009، فقد كان القطاع المنجمي يشغل 11000 شخص بينهم حوالي 4800 يعملون في سنيم و 1400 لكل من شركة نحاس موريتانيا وشركة تازياست المحدودة، في حين تستوعب الباقي (أي 3400) الشركات المنجمية الأخرى والمقاولات المتعاقدة مع الشركات المنجمية. ولا يمثل هذا العدد سوى 3% من إجمالي العمالة في البلد.

بيد أن هذه الإحصائيات قديمة نسبيا ولا تأخذ في الحسبان الجهود التي بذلتها سنيم في السنوات الأخيرة وتمثلت في عملية اكتتاب كبيرة لليد العاملة شملت مختلف مستويات التأهيل. والواقع أن بعض المصادر تعتبر أن مجموعة سنيم تشغل ما مجموعه 10000 عامل

5030 منهم يتألفون بنسبة تتجاوز 93 % من الوكلاء المهرة ومن العمال اليدويين منهم 68 % يعملون في الزويرات و32% يعملون في انواذيبو. وتشغل كل من الشركتين الكنديتين المستغلتين للذهب والنحاس أكثر من ألف موريتاني.

وزيادة على ذلك، فقد قدرت الدراسة الحالية العمالة المنجمية انطلاقاً من مصفوفة المحاسبة الاجتماعية. ويتبين من هذا التقدير أن العمالة المنجمية لم تتجاوز 7639 عاملاً سنة 2012 و 6827 عاملاً سنة 2009 وهو ما يقل بكثير عن العدد المشار إليه أعلاه (أي 11000 عامل).

الجدول 6: التشغيل في القطاع المنجمي 2008-2012

	2008	2009	2010	2011	2012
عدد العمال	5 880	6 827	7 031	6 858	7 639
الحديد	4 365	5 212	5 266	5 321	5 376
النحاس	1 081	1 081	1 081	392	493
الذهب	434	534	684	1 145	1 770
إنتاجية العمل					
الحديد	1,24	0,97	0,91	1,01	1
النحاس	0,01	0,02	0,02	0,05	0,03
الذهب	0,22	0,23	0,19	0,11	0,07

المصدر: حساب الخبراء انطلاقاً من مصفوفة الحسابات الاجتماعية.

ولا يبدو أن عوامل التنافسية والإنتاجية تبرر ضعف ديناميكية خلق فرص العمل في القطاع المنجمي.

ومع أن المعطيات تبين أن القطاع المنجمي شهد انخفاضاً في الإنتاجية بالنسبة للحديد حيث تراجعت كمية الحديد المستخرجة للساعة من 1,24 طن سنة 2008 إلى 0,91 سنة 2010، إلا أن هذا التراجع مرده إلى تبني سياسة إدارية متناقضة حيث زادت الشركة عدد عمالها في وقت كانت فيه قدراتها الإنتاجية آخذة في التناقص. وبالمقابل، فقد ارتفعت التنافسية بالنسبة للنحاس إذ تمكنت الشركة المعنية من زيادة إنتاجها مع خفض عدد عمالها.

كما أن الربح الذي يجلبه كل عامل للشركة محسوباً بمعامل الفرق بين القيمة المضافة وكتلة الرواتب ارتفع من 9,8 مليون أوقية سنة 2008 إلى 5,7 مليون أوقية سنة 2011 قبل أن يتراجع إلى 5,7 مليون أوقية سنة 2012.

الجدول 7: الإنتاجية 2008 – 2012

بملايين الأوقية	2008	2009	2010	2011	2012
القيمة المضافة					
المناجم	187 159	148 406	285 731	363 913	293 198
الحديد	146 473	94 673	179 842	248 915	179 685
النحاس	21 894	23 254	56 546	38 652	27 236
الذهب	18 792	30 480	49 343	76 346	86 276
كتلة الأجور					
المناجم	26 805	27 137	35 264	37 251	51 560
الحديد	19 024	18 236	20 615	23 304	23 304
النحاس	6037	6037	6037	7 183	7 536
الذهب	1 744	2 864	8 612	6 764	20 720
الإنتاجية					
المناجم	7	5,5	8,1	9,8	5,7
الحديد	7,7	5,2	8,7	10,7	7,7
النحاس	3,6	3,9	9,4	5,4	3,6
الذهب	10,8	10,6	5,7	11,3	4,2

المصدر: حساب الخبيرين

وللتأثير في الإنتاجية، قررت تازياست وشركة النحاس أن تقلصا تدريجيا كتلة الرواتب التي تدفعانها للعمال (خفض كلفة العمل) وذلك نظرا لانهايار أسعار الذهب بينما تبنت سنيم خيار زيادة الإنتاج. واستتبعت قرارات الشركتين الخصوصيتين تسريح عدد من العمال.

وتظهر توقعات أسعار الذهب في الأسواق الدولية اتجاها إلى الانخفاض في المديين القصير والمتوسط ولذلك فمن المعقول عدم توقع انتعاش سريع لعرض التشغيل في قطاع الذهب. بيد أن هذا الانتعاش قد يتأتى من الإنجاز الفعلي للاستثمارات التي قررتها سنيم (زيادة قدراتها الإنتاجية) وغير سنيم من الفاعلين المنجميين (اكستراتا).

ويعطي مسح حديث أجراه مشروع التعزيز المؤسسي للقطاع المنجمي سنة 2013 معلومات كثيرة عن التشغيل. فهو يذكر أن عمال المقاولات المتعاقدة يبلغ عددهم 3676 عاملا 450 منهم يعملون بدوام جزئي. ويأتي أكثر من 40 % من هذا العدد من سنيم التي تعتبر أكبر مشغل في موريتانيا بعد الوظيفة العمومية. ولا تشغل النساء سوى 4,5 % من إجمالي هذه

الوظائف وهو ما يمكن تفسيره بطبيعة الأشغال المنجزة في كنف الشركات(البناء، النقل..).مما لا يدخل عادة ضمن المهن النسائية.

الجدول 8:عديد عمل الشركات المتعاقدة

	دوام كامل		دوام جزئي		المجموع	
	عدد العمال	%	عدد العمال	%	عدد العمال	%
الرجال	3081	95,5	428	95,1	3509	95,4
النساء	145	4,5	22	4,9	167	4,5
المجموع	3226	100	450	100	3676	100

المصدر: مسح مشروع التعزيز المؤسسي للقطاع المنجمي/2013

ويتيح المسح المذكور استخلاص العبر التالية:

- يظهر توزيع العمال بحسب نمط النشاط تباينا كبيرا في عدد العمال في مختلف المجالات.فأكبر نسبة من العمال(47,3%) يشتغلون لصالح المقاولات العاملة في مجال النقل واللوجستية.وتبلغ هذه النسبة 48,9% لدى الرجال و13,8% لدى النساء(راجع الملحق 3).وفي مجال الأشغال المنجمية والعمل بالمقطوعية لا يكاد يسجل حضور للنساء.ويستوعب هذان المجالان 2% و4,7% من إجمالي العمال على التوالي.
- يظهر توزيع العمال بحسب المستوى الدراسي نسبة إلى أنماط النشاطات الممارسة لدى المقاولات المتعاقدة أن التحصيل العلمي غير ضروري لمزاولة مختلف المهن.ولذلك فإن أكثر من نصف عمال هذه المقاولات ليس لهم أي مستوى علمي على الإطلاق. وبخصوص العمال الذين اختلفوا إلى المدرسة، فأكثرهم لم يتجاوزوا المرحلة الأساسية(28,2% من العمال).أما المرحلة الأعلى بعد البكالوريا، فلم يصل إليها سوى 7% فقط من العمال.ويبين التحليل بحسب الجنس أن المستوى الدراسي عند النساء يفوق في المتوسط نظيره عند الرجال كما أن نسبة النساء اللاتي ليس لهن أي مستوى علمي لا تتجاوز 10,8% . وبالمثل، فإن 32% تقريبا من النساء يتمتعن بمستوى دراسي أعلى من البكالوريا مقابل 6,4% من الرجال. ويمكن تفسير هذا الفرق في المستوى الدراسي بين الرجال والنساء بالفرق بين المهن التي تمارسها

النساء(السكرتاريا، التسويق...) وتلك التي يزاولها الرجال(العمل اليدوي، الحراسة...). ذلك أن المهن الأولى تقتضي مستوى علميا بينما لا تتطلب الثانية أي مستوى. وأخيرا، فإن توزيع المستويات الدراسية بحسب مجالات النشاط يظهر أن مجال الصحة يستوعب أكبر عدد من العمال ذوي المستويات الدراسية في حين تبلغ نسبة العمال بدون أي مستوى دراسي 58 % من العمال في مجالي النقل واللوجستية وترتفع إلى 67 % من العمال في مجال البناء. ويمكن تفسير هذا النقص في العمال المؤهلين لدى مختلف المقاولات الموردة للخدمات بعدم اشتراط المؤهلات في مناقصات الشركات المنجمية. وحسب هذه الدراسة، فإن أكثر من نصف المقاولات لا تطلب الحصول على شهادات التكوين الفني والمهني في عمليات الاكتتاب التي تقوم بها.

- تظهر دراسة أعمار العمال أن القوى العاملة في المقاولات المتعاقدة هي الفئة العمرية بين 25 و 35 سنة. فهذه الفئة تمثل 48,3 % من العمال. كما أن هذه الفئة هي التي تستمد منها أكبر نسبة من العمال الذين ليس لهم أي مستوى دراسي (70,6 %). أما العمال الذين لديهم مستوى دراسي أعلى من البكالوريا فهم أكثر تواردا في الفئة العمرية فوق 55 سنة. وضمن هذه الفئة، تبلغ نسبة من لديهم مستوى البكالوريا فما فوق زهاء 40 % إلا أن الفئة المذكورة لا تمثل سوى 1,2 % من إجمالي عدد العمال.

الجدول 9: عدد العمال بحسب السن والمستوى الدراسي كنسبة مئوية %

المستوى	أقل من 25	بين 25 و 35	بين 35 و 45	بين 45 و 55	55 فأكثر	المجموع
بدون أي مستوى	26,3	70,6	48,7	10,6	53,8	50,4
المرحلة الابتدائية	34,2	8,9	24,2	74,7	2,6	28,2
شهادة الكفاءة المهنية	2,6	4	1,3	5	2,6	3,5
شهادة الدراسة المهنية	5,3	2,1	7,8	0,5	2,6	3,3
الشهادة الفنية	21,1	1,8	1,4	5,4	0	2,7
البكالوريا	10,5	4,4	7,8	1,4	12,8	4,8
شهادة فني عالي	0	2,2	0,7	0	0	1,2
الإجازة/ المتريز	0	3,9	4,5	1,6	10,3	3,6
مهندس	0	0	2,4	0,7	7,7	0,9
شهادات أخرى	0	2,2	1,2	0	7,7	1,5
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: مسح مشروع التعزيز المؤسسي للقطاع المنجمي/2013

الآفاق

تشير دراسة مشروع التعزيز المؤسسي للقطاع المنجمي المذكورة سابقا إلى أن المقاولات المنجمية تزمع مواصلة ديناميكيته في مجال عرض التشغيل. وهكذا، فإن أكثر من نصف المقاولات المتعاقدة (54,7 %) تنوي اكتتاب العمال في السنوات المقبلة. ويبلغ إجمالي عمليات الاكتتاب المبرمجة 437 عاملا في سنة 2014 أي 50 % من العدد المبرمج في السنوات الثلاث المقبلة. وسيخفض هذا الرقم بأكثر من النصف في سنة 2015.

الجدول 10: توقعات الاكتتاب في السنوات الثلاث المقبلة

السنوات	الأعداد	%
2014	437	50,2
2015	198	22,7
2016	236	27,1
المجموع	871	100

المصدر: مسح مشروع التعزيز المؤسسي للقطاع المنجمي/2013

وبخصوص المقاولات التي لا تنوي الاكتتاب، تتعلق الأسباب المقدمة لتفسير ذلك بالفائدة المتوخاة من العمال وبالتكفل بهم وبالظرفية الاقتصادية. ويبرر قسم كبير من المقاولات (46,2 %) عدم الاكتتاب بعدم الحاجة إلى العمال. ويعني هذا أنها تعتبر ما لديها من عمال كافيا لإنجاز جميع المشاريع التي تكلف بها. وترتبط مقاولات أخرى (23,1 %) عدم نيتها الاكتتاب بنقص الموارد الضرورية لاكتتاب عمال جدد. ويتفق هذا المسوغ مع ما تقدمه المقاولات التي تتذرع بتحمل عبء باهظ يمنعها من الاكتتاب.

ويتبين من نيات الاكتتاب أن تشكيلة العمال المقبلين لن تختلف على الأرجح عن تشكيلة العمال الحاليين. وهكذا ستبقى الغلبة للعمال بدون مستوى دراسي كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول 11: توزيع الاكتتابات المتوقعة بحسب المستوى كنسبة مئوية

	2014	2015	2016
بدون شهادة - مجرب	35%	54%	55%
شهادة الكفاءة المهنية	11%	8%	14%
شهادة الدراسة المهنية	1%	0%	5%
البكالوريا	8%	0%	5%
البكالوريا الفنية	5%	15%	5%
شهادة تقني عالي	21%	12%	14%
مهندس	5%	8%	0%
شهادات أخرى	14%	4%	5%

Total	100%	100%	100%
-------	------	------	------

المصدر: مسح مشروع التعزيز المؤسسي للقطاع المنجمي/2013

ويمكن الاستنتاج من الأسباب المقدمة من قبل المقاولات أنها ترجع جميعا بصورة ضمنية إلى ضآلة حجم النشاطات. كما أن بعض المقاولات تعاني من صعوبات في اكتتاب بعض الموارد البشرية. فقد صرح زهاء 19 % من المقاولات بأنهم يعانون من صعوبات في اكتتاب عمال متخصصين في مجالات معينة. ولا شك أن أساليب الاكتتاب كان لها تأثير سلبي في هذا المجال. ذلك أن نسبة كبيرة (35,8 %) من المقاولات تستخدم أسلوب الاكتتاب السري الذي لا يسمح بانتقاء أفضل المترشحين، في حين أن 22,6 % فقط من المقاولات تستخدم مكاتب التشغيل لاستدراج الترشيحات، بينما تطرح 18,9 % من المقاولات مناقصات لانتقاء مؤسسات التكوين.

الجدول 13: أساليب البحث عن العمل الجدد

%	الأعداد	
5,7	3	الإعلان في الصحف
35,8	19	الاكتتاب السري
22,6	12	مكاتب التشغيل
18,9	10	إبلاغ مؤسسات التكوين
17	9	طرق أخرى
100	53	المجموع

المصدر: مسح مشروع التعزيز المؤسسي للقطاع المنجمي/2013

وقد عالج المسح كذلك تقييم المقاولات لمستوى نجاح الخدمات التي تقدمها (قياسا إلى تحليل مستوى رضى الشركات المنجمية عن تلك الخدمات). وتشير النتائج إلى أن معظم المقاولات تعتبر أن الخدمات التي تقدمها كانت مرضية جدا. وكانت المجالات الأقل حظا من الرضى هي الإعاشة والأشغال المنجمية والنقل. وتمثلت أسباب عدم الرضى المصرح بها في:

- نقص الكفاءات البشرية والوسائل المادية الضرورية لتنفيذ الأشغال؛
- عدم كفاية تمويل الشركات المنجمية التي لا تغطي التزامات المقاولات المتعلقة بالخدمات.

الجدول 13: درجة الرضى عن الخدمات المقدمة كنسبة مئوية

المجموع	مرضى وسطا	مرضى جدا	المجالات
100	27,3	72,7	النقل/السوقيات
100	33,3	66,7	الإعاشة
100	-	100	التكوين
100	20	80	التوريدات

100	11,1	88,9	العمل بالمقطوعية
100	28,6	71,4	الأشغال المنجمية
100		100	الصحة
100	3,8	96,2	مجالات أخرى

المصدر: مسح مشروع التعزيز المؤسسي للقطاع المنجمي/2013

وبمقارنة تقييم المقاولات مع تقييم زبائنها(الشركات المنجمية) يتبين وجود فرق كبير في الحكم على درجة الرضى عن الخدمات المقدمة. غير أنه تجدر ملاحظة أن آراء المقاولات لا تتعلق إلا بحسن إنجاز المشاريع المحددة في حين أن آراء الشركات المنجمية تقيس بالأحرى تلبية جميع الحاجات في مجال الخدمات الخارجية.

وبخصوص التكوين الفني والمهني، فقد كان العمال المنحدرون من شعب التكوين المهني أقرب إلى الاستجابة للتطلعات من حيث التأهيل حسب رأي المقاولات. ويتبين من الشكل البياني أدناه أن 70% فقط من المقاولات كانت أقل رضى عن التكوينات الفنية والمهنية العالية. وتبلغ هذه النسبة 75% فيما يخص التكوينات الفنية الثانوية. أما التكوين المهني، فإن حوالي 45% من المقاولات لم ترض عن أداء العمال الذين اقتصر تأهيلهم على هذا التكوين. والجدير بالذكر أن أكثر من نصف هذه المقاولات لا تشترط للاكتتاب الاستفادة من تكوين فني ومهني.

وبخصوص آفاق التنمية المحلية، يلاحظ أن أكثر من نصف المقاولات لديها برامج تخطيط أو تعزيز لقدرات الموارد البشرية. ذلك أن 27 مقاولة من أصل 53 لديها خطة عمل في مجال تطوير الموارد البشرية. وتتعلق أهم محاور خطة العمل المذكورة بالنقاط التالية:

- تعزيز قدرات العمال الفنية عن طريق التكوين المهني؛
- تحفيز العمال عبر تحسين ظروف العمل؛
- تعزيز الفريق بعمال أكثر كفاءة.

وفي ميدان تسيير الموارد البشرية، تأخذ نسبة 77% تقريبا من المقاولات في الحسبان التكوين المستمر، بوصفه أداة جيدة لرفع مستوى تأهيل العمال.

وفي نفس المنظور المتعلق بتعزيز قدرات الموارد البشرية، تشترط نسبة كبيرة (41,5%) من المقاولات مؤهلات خاصة للاكتتاب في بعض المهن. وتتعلق هذه الشروط بجودة ومستوى التكوين الفني والمهني، إضافة إلى التجربة في ممارسة المهنة.

الفصل الثاني: القطاع الصناعي، تشخيص الوضعية

يستعرض هذا الفصل وضعية القطاع الصناعي مع بيان تطوره الحديث واستشراف الآثار الاقتصادية المترتبة على ارتفاع قيم المتغيرات المنجمية الأساسية.

أ. التطور الحديث

تشير المعطيات والمعلومات المتاحة إلى أن القطاع الصناعي الموريتاني ما زال محدودا للغاية، قليل التنوع ويحتل فيه عدم التصنيف مكانة مهمة.

وهكذا، فإن القطاع الصناعي المصنف يتألف من حوالي مائة من المقاولات الصغيرة والمتوسطة توجد أساسا في انواكشوط (60 %) وانواذيبو. ويضم القطاع فضلا عن هذه المقاولات المصنفة زهاء ألف من المقاولات الصغرى والصغيرة غير المصنفة تعمل أساسا في مجال النشاطات الحرفية والخدمية (مصانع اللبن التقليدية، المناجر، الورشات الميكانيكية، المخابز، المحادد، الخ).

وتتركز الوحدات المصنفة بشكل خاص في شعب الصناعات الغذائية (خارج تحويل منتجات الصيد الذي يستوعب 40 % من المقاولات الصغيرة والمتوسطة) والصناعة الكيماوية البلاستيكية (20 %) وصناعة مواد البناء (10 %) والميكانيكا والتعدين (5 %) والورق ومواد التعليب (5 %) والصناعات الجلدية (5 %). وتشغل المقاولات الصغرى والصغيرة أساسا في مجال النشاطات الحرفية والخدمية (مصانع اللبن التقليدية، المناجر، الورشات الميكانيكية، المخابز، المحادد، الخ).

وقد اتجهت الصناعات المعملية الموريتانية إلى تثمين بعض المواد المحلية (الزراعية الغذائية بشكل رئيسي) كما اتجهت إلى تصنيع بعض المواد البديلة. وتتميز المنتجات المصنعة بقلة التنوع ومحدودية الجودة والمحتوى التكنولوجي والبعد أحيانا عن تلبية المعايير الدولية.

وتبين معطيات النمو أن مساهمة القطاع المعمل في القيمة المضافة تبقى ضعيفة في حدود 3,4 % في المتوسط من الناتج الداخلي الخام سنتي 2010 و2013 مع وجود اتجاه إلى الارتفاع. كما تبين أن صادرات هذا القطاع هامشية (الجلود والأهب، بعض المنتجات الزراعية الغذائية، الخ).

بيد أن الديناميكية الصناعية وخلق فرص العمل في هذا القطاع يتوقع أن يستفيدا من الجهود التي ستبذل لتشجيع تصنيف المقاولات غير المصنفة في إطار تفعيل توصيات استراتيجية تنمية القطاع غير المصنف المعدة بدعم من برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

ب. محاكاة الآثار الاقتصادية للنشاطات المنجمية

لمتطلبات هذا العمل، تم إجراء عملية محاكاة انطلاقاً من نموذج يطبق مبدأ المضاعفات على مصفوفة مستمدة من المحاسبة الاجتماعية.

وهذه المصفوفة عبارة عن جدول إحصائي لمجمل تدفقات المبادلات بين الفاعلين وهي مبنية على أساس مبدأ التوازن بين الموارد – الاستخدامات.

وتستخدم مصفوفة المحاسبة الاجتماعية في هذه الدراسة انطلاقاً من قاعدة ERETES لسنة 2008، ولها حدود مهمة (راجع الملحق).

تقدم مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الموريتاني من خلال خمسة حسابات هي:

- حساب عوامل الإنتاج: العمل ورأس المال؛
- حساب السلع والخدمات: ويضم 11 منتجاً؛
- حساب التراكم: الاستثمار والادخار؛
- حساب فروع النشاط الإنتاجي: ويضم 11 فرعاً.

ويقوم نموذج التوازن العام القابل للحساب على قاعدة رقمية من سنة واحدة للإجابة على أسئلة مركبة تنتمي للسياسة الاقتصادية تستعمل العرض والطلب. كما أن القاعدة الامبريقية للتوازن العام القابل للحساب هي مصفوفة المحاسبة الاجتماعية. وفي هذا النموذج يفترض:

- تكنولوجيا ذات مردودية ثابتة السلم؛
- وجود قدرات إنتاجية غير مستغلة؛
- ثبات الأسعار بشكل تام.

أما مضاعفات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية فهي عبارة عن تعميم لنموذج المدخلات – المخرجات الذي يميز بين عدة قطاعات إنتاجية وبين عدة أصناف من العمل ويقسم القطاع الخاص إلى مقاولات كما يفرق بين نمطين من الأسر ويستوعب المعاملات مع بقية العالم. وتضم الحسابات المعنونة باسم **القطاعات** حسابات الإنتاج وحسابات السلع والخدمات.

وتحلل مصفوفة الحسابات الاجتماعية إلى نمطين من الحسابات هما: الحسابات الداخلية والحسابات الخارجية.

- الحسابات الداخلية: الإنتاج، العوامل، الحسابات الجارية للأسر والمقاولات. الحسابات 1 إلى 4 و 7 إلى 29؛
- الحسابات الخارجية: الحساب الجاري للدولة وبقية العالم وحساب التراكم. الحسابات 5، 6 و 30.

ويفترض أن معاملات جداول الحسابات الداخلية ثابتة. والحسابات الداخلية عبارة عن الحسابات التي ترتبط استخداماتها المختلفة مباشرة بمستوى الموارد. أما الحسابات الخارجية فهي تلك التي تتحدد استخداماتها بصرف النظر عن الموارد.

وبإسقاط مصفوفة الحسابات الاجتماعية وتبني فرضيات نماذج كينز الأساسية أي ثبات الأسعار ووجود قدرات إنتاجية غير مستغلة في جميع قطاعات الاقتصاد، يتحصل أن الإنتاج يحدده الطلب بشكل كامل؛ كما يتحدد كل من تحويلات بقية العالم لصالح الحكومة (الهبات، الخ) وتحويلات الحكومة لصالح بقية العالم (عمليات تسديد فوائد الدين العمومي بالعملات الصعبة، الخ) وادخار الميزانية وادخار بقية العالم، أي عكس رصيد الحساب الجاري

وبالنسبة لمضاعف الإنتاج، يفترض:

- توفر تكنولوجيا ذات مردودية ثابتة السلم؛
- وجود قدرات إنتاجية غير مستغلة؛
- ثبات الأسعار بشكل تام.

والحال أن الإنتاج يحدده مستوى الطلب العالمي بشكل كامل.

ويعطي مضاعف العمالة النتائج المبينة أدناه. ويقوى هذا المضاعف بقدر ما يقوى النزوع إلى الاستهلاك ويضعف معدل الضغط الجبائي.

	SP	EP B	EM M	AEA	AA	AIM	TRT E	BS	AS M	CRHA	APU
أجراء معلنون	1968	160	575 5		595 3	1389 0	179	226 2	63 9	4098	66690
أجراء غير معلنين	27656			263	96	7377	1425 0			38266	57
أصحاب أعمال	7524	128	135	845	32	5173	8125	30	81	4781	27
عمال لحساب أنفسهم	225364			1342	183	3789 2	6000		2	189012	477
مساعدون اجتماعيون	48141			4788	183	2405 6	230			26680	108
	310653	288	589 0	7238	644 7	8838 8	2878 4	229 2	72 2	262837	67359

المصدر: دراسة الانعكاس البيئي 2012

محاكاة ارتفاع الصادرات

بالاعتماد على حساب بقية العالم الخارجي، يمكن محاكاة تأثير ارتفاع الصادرات أو التحويلات الخارجية لصالح الأسر أو الدولة. فانطلاقاً من نموذج التوازن العام القابل

للحساب، تترتب على محاكاة زيادة صادرات مختلف المعادن بنسبة 10 % زيادة في التشغيل بنسبة 4 % في قطاع الصناعات الاستخراجية و 2 % في القطاعات الأخرى.

الجدول 15: الأثر الاقتصادي لزيادة الصادرات

التشغيل %	الفرع	فروع مصفوفة الحسابات الاجتماعية
1,8	القطاع الأول	10
2,2	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	21
4,1	استخراج المعادن	22
4,0	نشاطات استخراجية أخرى	23
2,1	المنتجات الزراعية الغذائية	24
2,3	صناعات معملية أخرى	25
2,1	النقل والاتصالات	30
2,2	البنوك والتأمين	31
2,1	خدمات سلعية أخرى	32
1,9	التجارة، أنشطة الإعاشة والإيواء وغيرها	33
1,8	خدمات غير سلعية	34

المصدر: حسابات الخبراء

محاكاة ارتفاع الاستثمارات

بالاعتماد على حساب التراكم الخارجي، يمكن محاكاة آثار ارتفاع الاستثمارات. فزيادة الاستثمارات في قطاع المناجم بنسبة 10 % لزيادة قدرات الإنتاج تنتج زيادة المساهمة في الناتج الداخلي الخام بنقطة بالنسبة للقطاع الأول ونصف نقطة بالنسبة للقطاعات السلعية وغير السلعية مع تأثير أقل أهمية على القطاعات الأخرى.

الجدول 16: الأثر الاقتصادي لزيادة الاستثمارات

المساهمة في ن.د.خ	الفرع	فروع مصفوفة الحسابات الاجتماعية
1.0%	القطاع الأول	10
0.3%	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	21
0.9%	استخراج المعادن	22
0.0%	نشاطات استخراجية أخرى	23
0.1%	المنتجات الزراعية الغذائية	24
0.3%	صناعات معملية أخرى	25
0.2%	النقل والاتصالات	30
0.0%	البنوك والتأمين	31
0.0%	خدمات سلعية أخرى	32
0.5%	التجارة، أنشطة الإعاشة والإيواء وغيرها	33
0.5%	خدمات غير سلعية	34

المرجع: حساب الخبيرين

محاكاة ارتفاع الإنتاج

تقوم هذه المحاكاة على إعداد حساب تابع (بدلاً من الحديث عن حساب تابع، علينا أن نتحدث عن حسابات مجمعة). وتتمثل الفكرة في متابعة قطاع المناجم من الأعلى ومن الأسفل. القطاع الأول (الاستخراج)، القطاع الثاني (الصناعة) والثالث (مختلف الشعب والفروع)، بفضل المنظومة الوسيطة.

الجدول 17: بنية الحساب التابع

رمز الفرع	الفرع	فروع مصفوفة الحسابات الاجتماعية
ق.خ	القطاع الأول	10
س.ن.خ	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	21
س.م.م	استخراج المعادن	22
ن.س.أ	نشاطات استخراجية أخرى	23
ز.غ	المنتجات الزراعية الغذائية	24
ص.م.أ	صناعات معملية أخرى	25
ن.ت	النقل والاتصالات	30
ب.ت	البنوك والتأمين	31
خ.ت.أ	خدمات سلعية أخرى	32
ت.إ.أ	التجارة، أنشطة الإعاشة والإيواء وغيرها	33
خ.غ.ت	خدمات غير سلعية	34

وتمثل المنظومة الوسيطة مرحلة وسطى بين المعطيات الأساسية الخاضعة لقواعد المحاسبة التجارية والمعطيات الاقتصادية الكلية الخاضعة لقواعد المحاسبة الوطنية المختلفة. وتشكل مجموعة مندمجة تصف في آن واحد تكوين وتوزيع المداخل والموارد التمويلية المتاحة ومختلف استخدامات الموارد. ولهذا فمن المهم ضبط حدودها عبر تحديد عدد من النشاطات التي تعتبر مميزة على أن يضاف إليها النشاطات المتعلقة بالسلع والخدمات المرتبطة. والهدف هو تحليل تنظيم الإنتاج والتمويل وقياس الكتل المالية الإجمالية المخصصة له، إضافة إلى تحسين البيانات المتعلقة بالنتائج لتوضيح الانعكاس الحقيقي على المستفيدين في هذا المجال. ويخضع قطاع الإنتاج لتقطيع داخلي ذي طبيعة وظيفية. وتدرس من الانتاج النشاطات المميزة للمجال فقط في حين تغفل السلع والخدمات المرتبطة.

ويتكون قطاع التمويل من تقسيم وظيفي لكل الوحدات المؤسسية التي تتحمل بصورة فعلية أعباء تمويل المجال، إما مباشرة أو عبر إجراء تحويلات مالية.

وسيتيح قطاع المستفيدين تقييم فوائد أو نتائج الإنتاج بالنسبة لقدرة الأسر الشرائية.

الجدول 17: نتائج الحساب التابع للقطاع المنجمي

السنة	الإنتاج	التمويل	المستفيد
2008	491 230	44 820	26 432
2009	389 517	269 400	27 658
2010	749 951	83 880	38 037
2011	955 153	212 550	44 027
2012	769 548	344 820	33 872

المصدر: حسابات الخبراء

وباستثناء سنة 2011، فقد كان تأثير التمويل الخارجي على الإنتاج ضد دوري. وشهد المستفيدون (أجور عمال المناجم وإنتاج المقاولين من الباطن) تطورا متناميا من 2008 إلى 2011 قبل أن يتوقف في سنة 2012 مع بداية الركود الاقتصادي للقطاع.

وفضلا عن ذلك، فقد اقتضت متطلبات هذه الدراسة تحليل فرع المناجم طبقا لمنهجية المدخلات- المخرجات. وتتمثل الفرضية الأساسية لتحليل المدخلات - المخرجات في أن إنتاج القطاع يحدده الطلب بشكل كامل. فكل شيء يتم كما لو أن ثمة قدرات إنتاج غير مستغلة وأن أي زيادة في الطلب ستستتبع زيادة مكافئة في العرض دون أن يترتب على ذلك أدنى ضغط على الأسعار. وبما أن هذه الفرضية غير واقعية إلى حد ما، فإن نماذج المدخلات- المخرجات غالبا ما تستخدم لتقييم مفاعيل الدفع المحتملة التي يمكن أن تكون للقطاعات بعضا على بعض أو لمحاولة تحديد القطاعات التي قد تصل وشيكا إلى عنق الزجاجة في اقتصاد في وضع النمو.

وسيتيم التحليل من خلال مصفوفة الحسابات الاجتماعية التي تثبت أن كل مؤسسة تملك موارد متأتية من مصادر متنوعة وتخصصها لاستخدامات مختلفة. ويستعيد الجدول أدناه متطابقات المحاسبة الوطنية (جدول الموارد والاستخدامات 2008). ويميز بين خمس منظومات هي: السلع والخدمات، القطاع الخاص، الحكومة، بقية العالم وأخير التراكم.

وتدلنا هذه المصفوفة على أن الدولة حصلت 12,4 مليار أوقية منها ملياران من استخراج المناجم المعدنية أي 16,4 % و 2,3 مليار أوقية من الصناعات المعملية الأخرى أي 18,6 % . وقد بلغت إيرادات استغلال استخراج المناجم المعدنية 270 مليار أوقية من أصل 646 مليار أوقية، وهو ما يمثل مساهمة بنسبة 41,8 % . وسددت الدولة أكثر من 900 مليون أوقية من الديون، في حين أن الشركات حولت أكثر من مليار أوقية لحساب بقية العالم. ويستمد حساب بقية العالم عوائده من الواردات. وتتكون هذه النفقات من الصادرات ومن صافي عائدات العوامل الخام (ص.ع.خ 13) وكذلك من صافي التحويلات الجارية (ص.ت.ج 6.5)

التي تدفع لصالح الوكلاء المقيمين الخواص. وفي حين ادخرت المقاولات 300 مليار أوقية، نجد أن الأسر استدانته بما قيمته 78 مليار أوقية. ويظهر الادخار الذي هو الفرق بين المداخيل والنفقات أن حاجة البلد إلى التمويل تبلغ 164 مليار أوقية. إلا أننا نغفل بيان أي شكل ستنم وفقا له مقارنة الحاجات التمويلية لمختلف الوكلاء. فالتحليل المالي هو الذي يمكن من توضيح ذلك.

الفصل الثالث: مقدرات قطاعي المناجم والصناعة ومعوقاتهما

تملك موريتانيا مقدرات مهمة في المجالين المنجمي والصناعي ما زالت تعترض استغلالها سلسلة من المعوقات تشكل عقبات حقيقية أمام الاستثمار الخاص.

ويتناول هذا الفصل تلك المقدرات والمعوقات على التوالي.

أ. المقدرات المنجمية

يزخر باطن الأرض الموريتانية بمقدرات منجمية كبيرة تدل عليها المؤشرات المكتشفة التي بلغ عددها 900 منجم ومعدن فضلا عن المناجم والمشاريع قيد التطوير وهو ما أتاح إنشاء قطبين منجميين كبيرين في الشمال (بمنطقة تيرس) ووسط سلسلة الموريتانيد مع ظهور قطب تازياست الواعد (الذهب، معادن القاعدة والحديد) وفم أكين (الكوارتز).

وقد بذلت جهود عديدة من أجل المعرفة الشاملة بالمقدرات وتسهيل استغلالها. وهكذا أنشأت الدولة بدعم من شركائها في التنمية بنية تحتية تمكن من الحصول على معلومات موثوقة تشمل على وجه الخصوص: شبكة مساحية وخرائط جيولوجية مفصلة نسبيا وتغطية جيوفيزيائية جوية، إضافة إلى قاعدة بيانات جيولوجية ومنجمية وبيئية. وأتاح هذا المجهود في مجال المسح الجيوفيزيائي الجوي تغطية 72 % من التراب الوطني وخاصة المناطق ذات المقدرات المنجمية الكبيرة فضلا عن تغطية موريتانيا كليا بخريطة مقياس 1/500000 وجزئيا بخرائط مقياس 1/20000 في المناطق ذات المقدرات المنجمية (حوالي 56 % من التراب الوطني).

ويمكن توصيف مقدرات البلد المنجمية حسب نمط المعادن وذلك على النحو التالي.

المقدرات من الحديد

زيادة على الحديد الذي تستغله سنيم منذ 1963، اكتشفت كميات هامة أخرى من الحديد من قبل بعض شركات التنقيب من بينها على وجه الخصوص:

- سفير بمنطقة أسكاف ولبنينييه؛
- شركة نحاس موريتانيا بقلب أم قرين؛
- وادي الروضة للاستثمارات الصناعية بمنطقة إمكبدن وتيفرشال؛
- تماكوط بومي بتماكوط والصفاريات؛
- شار ت باسفيك وسوماسو (ترانس أفريقيا ريسورسيز) بالكوة الخضراء، الخ.

وتتوي سنيم زيادة إنتاجها ليلبغ 18 مليون طن في أفق 2015 وذلك في إطار برنامج التطوير والتحديث الذي وضعته وبالشراكة مع شركات سفير وماينز ميتال(الصين) وأرسلور ميتال(الهند). كما أن سنيم تتقدم تدريجيا في إنجاز مشروع قلب تيزرغاف استعدادا لرفع إنتاجها إلى 40 مليون طن في أفق 2025.

ومن أجل الاحتفاظ بموقعها ضمن الشركات الإفريقية الرائدة في مجال صناعة استخراج الحديد أنشأت سنيم في نهاية سنة 2012 شركة جديدة مع شركة سابك السعودية وعهدت إليها بتطوير منجم قلب أطماي.

وبالإضافة إلى ذلك، يتوقع أن يزداد الإنتاج المنجمي بشكل ملحوظ، في المديين القصير والمتوسط، نظرا إلى أن شركة اكستراتا(التي اشترت سنة 2010 شركة سفير للاستثمار) تتوي استثمار قدراتها المالية وكفاءاتها التقنية للشروع عما قريب في تطوير مناجم أسكاف ولبثنيه والعوج.

وينتظر أيضا أن تستفيد الآفاق المنجمية من مشروع شركة نحاس موريتانيا التي تعكف حاليا على تطوير شعبة لاستغلال الحديد في منطقة قلب أم قرين.

المقدرات من النحاس

زيادة على استغلال منجم قلب أم قرين الهام(الواقع في الجزء الشمالي من سلسلة الموريتانيد)، فقد أجرت شركة نحاس موريتانيا عمليات تنقيب مكثفة على مقربة من المنجم. وأتاح هذا المجهود اكتشاف مناطق مستهدفة هامة منها كدية العجول على وجه الخصوص.

كما تم اكتشاف عدة مؤشرات نحاسية أخرى في مختلف مناطق سلسلة الموريتانيد ولاسيما في منطقة رخصة التنقيب الخاصة بشركة شيلد ماينينك في منطقة سابوسيري بولاية كيديماغا.

المقدرات من الذهب

تنتج الذهب حاليا شركة تازياست(منجم قلب الغيشه) وشركة نحاس موريتانيا(كمنتج ثانوي لاستغلال النحاس في اكجوجت). ويجرى التنقيب عنه على نطاق واسع من قبل هاتين الشركتين ومن قبل غيرهما من الفاعلين المنجميين مثل شركة كريفون مينيرالز.

وتعتبر نتائج عمليات التنقيب في مجملها مشجعة للغاية ومحفزة للشركات على تجديد رخصها غالبا. وعلى سبيل المثال، فقد توصلت عمليات البحث التي قامت بها شركة

تازياست موريتانيا المحدودة إلى نتائج قيمة يتوقع أن تمكن الشركة من مضاعفة احتياطاتها بعشرة أضعاف أو عشرين ضعفا.

المقدرات من اليورانيوم

بدأ التنقيب عن اليورانيوم أساسا سنة 2007 في منطقة ظهر الرقيبات. وقد خضع لعمليات بحث مهمة أجرتها شركات أجنبية مثل شركة فورتى إنرجي (تحالف شركات بين مورشيسون وآريفا) وشركة أورا إنرجي وشركة غزال مينيرلز وشركات وطنية مثل شركة Macoba- TP وشركة BSA .

ومكنت هذه الأبحاث من اكتشاف مؤشرات مهمة بل حتى ترسبات يورانيوم داخل تكوينات الصخور الكلسية في منطقة الشمال ومن المقرر تنفيذ برامج حفر خلال سنة 2014 لتقييم المخزون المتاح.

المقدرات من الفوسفات

في مجال الفوسفات، ترقى جهود البحث في البلد إلى زمن بعيد. فضلا عن البحث المنجز خلال فترة الاستعمار، نفذت سنيم بين سنتي 1978 و1986 بالتعاون مع المكتب الفرنسي للابحاث الجيولوجية والمنجمية مشروعا أفضى إلى إعداد دراسة جدوى أولية ارتكزت على مستوى إنتاج سنوي قدره مليون طن من الفوسفات المركز وناقشت أربع إمكانيات لتصريف المنتجات هي: النقل النهري، النقل السككي، النقل بواسطة الأنابيب والنقل البري ثم انتهت إلى بيان أن النقل بواسطة الأنابيب يمثل الخيار الأقل تكلفة. كما حاول قطاع المعادن في الفترة الأخيرة ترويج المشروع لدى مختلف هيئات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف (البنك الإفريقي للتنمية، الهند، نيجيريا، تونس) دون أن يحالف جهوده التوفيق.

وقدر احتياطي البلد من الفوسفات بحوالي 136 مليون طن من نوعية جيدة تبلغ نسبة مادة P205 فيها 20,5 % في المتوسط. وفي سنة 1998 منحت الحكومة رخصة استغلال الفوسفات لصالح عدة شركات مختلفة هي شركة SIPIA وشركة فوسفات موريتانيا ثم سنيم وأخيرا شركة تعدين بوفال الهندية (BIMC) منذ سنة 2011. وقد صنفت المنطقة مؤخرا **منطقة خاصة** وعرضت لمناقصة دولية.

ومن المتوقع أن يتيسر استغلال هذه المقدرات المنجمية بفضل التحسين المستحدث للإطار القانوني بما قد يزيد من جاذبية الاستثمار المنجمي خاصة في ظل استقرار البلد وتعزيز وضعيته الأمنية. فهذه العوامل يرجى أن تحفز تعميق الديناميكية القائمة التي تتجلى في وجود عدة شركات منجمية من بينها شركات ذات شهرة عالمية، يتوقع أن تقتني المزيد من الرخص المنجمية وأن تنفذ استثمارات كبيرة (في مجالات الاستكشاف والبحث والتطوير).

ب. المقدرات الصناعية

نظرا لضعف النسيج الصناعي الموريتاني الذي يبقى محصورا في بعض فروع الصناعة الخفيفة واعتبارا للتطورات الحديثة التي شهدتها الاقتصاد الموريتاني وللآفاق المنفتحة أمامه، فمن المنطقي الاعتقاد بأن مقدرات تطوير النشاطات الصناعية كبيرة جدا في البلد.

ويتوقع أن يشجع ديناميكية النشاطات الصناعية تفعيل الإستراتيجية الوطنية لقطاع الصناعات المعملية الخاص في أفق 2015. فهذه الإستراتيجية تضم أربعة محاور رئيسية هي:

- تحسين مناخ الأعمال لتسهيل وتنمية الاستثمار في القطاع؛
- تعزيز النسيج الصناعي ودعم تنافسيته (وضع آلية إسناد، تحسين الجودة، رفع مستوى التنافسية، التكوين، المشورة، الخ)؛
- وضع إطار للنهوض ملائم لتصنيف المقاولات الصغيرة والمتوسطة ودمجها في المسلك الصناعي المصنف؛
- تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وفي مرحلة أولى، يمكن لتطوير القطاع أن يخطو خطوات واسعة وسريعة في المجالات الفرعية التالية.

مواد البناء والبلاستيك

إن مواد البناء والبلاستيكيات وكذا الصناعات المختلفة (الأثاث، صناعة الجلود، الخ) تمثل محورا تنمويا في القطاعين المصنف وغير المصنف سواء على مستوى خلق الثروة أو من حيث إسناد القطاعات الأخرى (البناء والأشغال العامة على وجه الخصوص). ويمكن أن تشجع نهوض المقاولات المحلية حقيقة أن النشاطات المنجمية والنفطية لا تشكل في الوقت الحاضر منفذا كبيرا لهذه القطاعات خاصة وللنشاطات المعملية عامة. فالمعطيات المتاحة تبين أن الطلب المتأتي من القطاع المنجمي والنفطي ما يزال ضعيفا نسبيا رغم تطوره بشكل إيجابي واتجاهه صوب أنشطة الإنشاءات الميكانيكية والمعدنية وصناعة مواد البناء.

الصناعات الزراعية الغذائية وصناعة معالجة وتحويل منتجات الصيد

يعمل حاليا في تثمان بضعة منتجات محلية أكثر من 40 % من المقاولات ويشكل هذا المجال الآن وغدا محور التطوير الرئيسي لقطاع الصناعات المعملية الخاص الموريتاني. وبإمكان قطاعي منتجات الصيد والصناعات الزراعية الغذائية الارتكاز إلى المقدرات الكبيرة التي يوفرها الصيد الصناعي والصيد التقليدي والزراعة التجارية.

النسيج – الملابس، التوريدات الكهربائية والإلكترونية والصناعات الميكانيكية

تعد صناعة النسيج – الملابس والتوريدات الكهربائية والإلكترونية والصناعات الميكانيكية من بين النشاطات التي يصعب تطويرها للغاية في موريتانيا. غير أن تطوير هذه النشاطات يمكن أن يتوخى في المدى المتوسط من خلال انتهاج أسلوب المقابلة من الباطن بالنسبة لفروع التصدير. ويمكن توخي استكشاف هذا الأفق في إطار وحدات مخصصة لأسواق التصدير انطلاقاً من منطقة انواذيبو الحرة.

ج. المعوقات

رغم الجهود المبذولة لتشجيع وتسهيل استغلال مقدرات البلد المنجمية (كما هو مبين أعلاه)، فما تزال ثمة معوقات عديدة تحد من بلوغ هذا الهدف. كما أن استمرار هذه المعوقات يقلل من فرص التشغيل في الصناعات المنجمية.

ويمكن تجميع هذه المعوقات في خمسة مكونات هي:

- الإطار القانوني والمؤسسي؛
- القاعدة الصناعية؛
- المؤهلات والعمالة؛
- البنى التحتية وتكاليف العوامل؛
- ومشاركة القطاع الخاص الموريتاني.

إطار قانوني قليل التلاؤم مع متطلبات القطاع

- مدونة معادن غير متكيفة مع التطور الراهن للقطاع؛
- عدم كفاية المعطيات الجيولوجية الأساسية المتاحة حالياً؛
- بطء الإجراءات الإدارية التي يتوقف عليها القطاع؛
- ضعف ملائمة الأجهزة والهيئات والوسائل.

نسيج صناعي قليل الكثافة والتنويع

- انعدام صناعات منتجة للمدخلات لتغطية حاجات الاقتصاد الوطني؛

- شبه انعدام المقاولات من الباطن المحلية؛
- انعدام هيئات لدعم القطاع الصناعي؛
- انعدام المناطق الصناعية الممهدة والمتخصصة؛
- ضآلة الحوافز لإنشاء الوحدات الصناعية داخل البلد.

مؤهلات دون مستوى حاجات ومتطلبات الوظائف في القطاع المنجمي

- اختلال توازن كفي بين العرض والطلب في مجال العمالة مما يعكس عدم تلاؤم المؤهلات المتاحة مع الحاجات والفرص في القطاع المنجمي؛
- ضعف جودة التكوين المهني وعدم تلاؤمه مع حاجات الفاعلين المنجميين ومع فرص الأعمال المتاحة في القطاع؛
- انعدام خطة لمرتنة الوظائف التي يجب أن تكون إجبارية بالنسبة لجميع المقاولين العاملين في القطاع المنجمي.

بنى تحتية غير كافية وتكاليف عوامل مرتفعة

- عدم كفاية البنى التحتية في مجالات النقل والطاقة والاتصالات؛
- تكلفة غير تنافسية للطاقة؛
- مشاركة محدودة للقطاع الخاص الموريتاني في النشاطات المنجمية؛
- عدم ملاءمة المنظومة الجبائية والجمركية المطبقة على القطاع وعلى المقاولات الموريتانية العاملة فيه؛
- صعوبة النفاذ إلى التمويل وعدم نجاعة الهيئات المالية في تمويل الاستثمارات الخاصة.

الفصل الرابع: الشعب المرتبطة بالصناعات المنجمية

يتناول هذا الفصل شعب التحويل المنجمي والشعب المرتبطة بالقطاع المنجمي.

أ. شعب التحويل المنجمي

يمكن تحديد الشعب القابلة للربط بالموارد المنجمية على النحو التالي:

- الذهب والنحاس: تحويل النحاس المصدر في شكل مركبات نحاسية أو سبائك ذهبية (السباكة، التكرير)؛
- الفوسفات: الاسمنت والجص؛
- الصلصال العادي والممتاز (الكاولين، الخ): اللين، القرميد والسيراميك.. الخ؛
- الفوسفات: حمض الفوسفور، الأسمدة الفوسفاتية؛
- الكوارتز والرمل: صناعة الزجاج، الألواح الشمسية (الكوارتز)؛
- الملح: عديد الاستخدامات الصناعية؛
- الصخور الكلسية والحجارة المصنعة: صناعة الاسمنت وتبليط الطرق؛
- وحدات تصنيع وتقطيع الأحجار الكريمة: خلق أنشطة مدرة للدخل وخاصة لصالح النساء لاسيما في بعض مناطق شمال البلد؛
- مختبر تحليل لمختلف أنماط العينات والتحاليل مبني على أساس نمط الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تثمين الحديد

إن تثمين الحديد المصدر حاليا في شكل معدن خام يمكن أن يشمل التكوير والسباكة وصناعة الفولاذ.

ويتمثل أسلوب السباكة في سكب معدن أو مزيج معدني سائل مذاب في قالب مع تقليص أعمال الصقل اللاحقة إلى أقصى حد ممكن. وتشمل السباكة سبك المعادن الحديدية (صناعة السبائك والفولاذ) والمعادن غير الحديدية (الألمنيوم وغيره من الأخلاط المعدنية الخفيفة، النحاس، الزنك وأخلاطهما).

ويقع انصهار المعادن عند درجة حرارة 1538 وربما يحصل دون ذلك بقليل، تبعا لنسبة الكربون والسيليوم في المعدن المنصهر. وفي حالة الانصهار تتوقف نسبة الكربون القسوى على درجة الحرارة. وعند التصلب تتوقف كمية الكربون الرصاصي المترسب داخل القالب

المعدني على العناصر الأخرى الموجودة (السيليونيوم بشكل أساسي) وعلى سرعة التبريد. ويمكن أن تستخدم في صناعة الفولاذ انطلاقاً من الحديد. فهذه الأخلط هي التي تخرج من أعلى الفرن وتتحوّل إلى فولاذ (عن طريق إزالة فرط الكربون من الحديد). وتسمى في هذه الحالة بالسبيكة الخام تمييزاً لها عن سبيكة الصهر التي تنشأ غالباً عن الأخلط المنصهرة المحددة التكوين والمخصصة لإنتاج القطع المقولبة.

ويبقى السياق الحالي في البلد غير موات لتطوير عمليات تحويل الحديد الخام إلى مادة مصنعة أو شبه مصنعة (الفولاذ..). ويرجع هذا المعوق إلى بهافة تكلفة الطاقة حتى مع افتراض استغلال البلد مقدراته الغازية كما يرجع إلى عدم مردودية أفران الفولاذ العالية التي تغلق في مختلف أنحاء العالم، حيث أن " الأفران الصينية الصغيرة " هي وحدها التي تتمتع بالقدرة التنافسية.

وبالمقابل، فإن رسكلة النفايات المعدنية يمكن أن تكون نشاطاً اقتصادياً مدراً للدخل وفرص العمل. بيد أن تطوير نشاط الرسكلة تعترضه مشكلة التمويل بالمواد الأولية. فتشغيل وحدة سباكة بشكل مربح يتطلب مخزوناً سنوياً يبلغ 50000 طن من النفايات المعدنية، والحال أن طاقة سنيماً الإنتاجية من هذه المادة، وهي موردها الرئيسي، لا تتجاوز 10000 طن سنوياً.

ولتشجيع ترقية نشاطات الرسكلة، اتخذت الحكومة سنة 2010 مرسوماً ينظم تخزين النفايات المعدنية وبيعها محلياً وتصديرها. ويهدف هذا المرسوم إلى تشجيع القطاع الخاص على إنشاء وحدات سباكة لاسيما من خلال تحريم تصدير نفايات الحديد لأي زبون لا يملك مصانع سباكة. وفي هذا الإطار يجري الإعداد لتشديد مصنع سباكة في الشامي بالشراكة بين سنيماً ومستثمرين أجانب وخصوصيين.

تثمين الصلصال والصخور الكلسية

للصخور الصلصالية استخدامات متنوعة جداً تحددها الخصائص النوعية للعناصر المعدنية الصلصالية التي تتكون منها. فكل تركيبة معدنية نمط استخدام مخصوص.

وتمثل صخور الموموريلنيت بعض أنفس أنواع الصخور الصلصالية. كما أن قدرة الامتصاص الفائقة التي تتمتع بها هذه الصخور تؤهلها للاستخدام في الخزرفة وفي تنقية المنتجات النفطية والزيوت النباتية، إضافة إلى الاستخدام في أنماط أخرى من الصناعات خاصة صناعة أطيان الحفير.

ولصلصال الكاولين هو الآخر استخدامات متنوعة بفضل تنوع خصائصه. ويمكن أن تصنع من الكاولين مختلف الأدوات الخزفية.

وتمثل نقاوة المعدات وعدم وجود أكاسيد الحديد شرطين ضروريين لهذه الاستخدامات. وفي عديد الصناعات، يستخدم الكاولين حشوة أو مادة رابطة:

- في صناعة الورق يستخدم لزيادة كثافة الورق وشفافيته؛
- في صناعة الكاوتشوك يزيد الكاولين من مقاومة الأحماض؛
- في صناعة الصابون يستعمل حشوة؛
- في صناعة المواد التجميلية يستخدم مادة رابطة.

وتستخدم الأنواع الأخرى من الصلصال في صناعة اللبن.

ونتيجة لما تحتوي عليه صخور السجيل من كربونات الكالسيوم (وهي خليط من الصلصال والجير) فإنها تستخدم في صناعة الاسمنت.

فالصخور الكلسية عبارة عن صخور رسوبية كربونية تتكون أساسا من الكالسيوم و/أو الأراكونيت. ويأخذ التصنيف الحديث للصخور الكلسية في الاعتبار طبيعتها المعدنية وشكل تضامها وطريقة تكوينها.

وهكذا فهناك صخور كلسية رسوبية أو حيوية أو كيميائية المنشأ. ولهذه الصخور استخدامات عديدة.

فهي تستخدم في التعدين كمادة صهر، إلا إنه لا بد لذلك من استيفاء شروط نقاوة معينة.

ويمكن أن يصنع الجير من الصخور الكلسية. كما أنها تشكل المادة الأولية لصناعة الاسمنت.

وفي موريتانيا، تكثر عمليات التنقيب عن الصلصال. ويمكن أن يذكر من ذلك العمليات التي أجراها المختبر الوطني للأشغال العمومية في حوض نهر السنغال في ثمانينات القرن الماضي وكذلك العمليات التي نفذتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لحساب شركة البناء والتسيير العقاري (سوكوجيم).

غير أن تقارير هذه المهام البحثية ظلت حتى الآن طي الضياع. ويمكننا الإشارة إلى وجود كميات من الكاولين في منطقة امبود، حيث اكتشف المكتب الموريتاني للبحث الجيولوجي حوالي 200000 طن من المخزونات الجيولوجية وكذلك في منطقة ولاته بولاية الحوض الشرقي.

وتوجد مطارح عديدة أخرى للصلصال في موريتانيا، يمكن أن يذكر منها على سبيل المثال الصلصال السجيلي في سبخة اندكشمه حيث تتميز طبقة الصلصال بأنها محمية من الحت ومغطاة أحيانا بطبقة من الجبس. وهذا الصلصال شديد المرونة يحمل أحيانا بقايا ترسبات من ذوبان الجليد وله طعم الملح أحيانا أخرى.

وهناك مطارح أخرى للصلصال في بيئات الصخور المسامية الحمراء (اللاتريت) سواء في سلسلة الموريتانيد (منطقة شكار) أو في الحوض الساحلي (منطقة كيهيدي - بوكي).

وثمة نتوءات من الصخور الكلسية في عدة أنحاء من موريتانيا. بالإضافة إلى الصخور الكلسية الصدفية الموجودة في نواحي انواكشوط، يلاحظ وجود مطارح كبيرة من الصخور الكلسية العضوية في منطقة آدرار ومن الصخور الكلسية البلورية في منطقة أكجوجت كما يلاحظ وجود تكوينات عديدة من هذه الصور في سلسلة الموريتانيد.

وتشكل الصخور الكلسية والصلصال العناصر الأساسية لصناعة مادة الآجر المشوي أو الاسمنت الفج (الكليكر):

- يستعمل الاسمنت بصورة رئيسية في قطاع البناء والهندسة المدنية؛
- المواد المستخدمة لصناعة الاسمنت هي الصخور الكلسية والصخور الكلسية - السجيلية، المحار الذي هو مصدر كربونات الكالسيوم، الصلصال والجبس. وتدخل هذه المواد في صناعة الاسمنت بنسب مختلفة.

وتبدأ عملية صناعة إسمنت " بورتلاند " بصناعة مادة الآجر المشوي أو الاسمنت الفج الذي هو مركب ينشأ عن خلط وشي كربونات الكالسيوم المحروق ومادة السيليس وأكسيد الحديد.

ولم يسجل تاريخ الأشغال في موريتانيا إجراء دراسات خاصة للبحث عن مقدرات المواد المنجمية غير المعدنية وتقييمها. ففي مرة واحدة فقط قام جيولوجيون استشاريون سوفيت سنة 1988 باستطلاع عام حول المؤشرات المنجمية وبعض مواقع الصخور والمعادن الصناعية وذلك لحساب المكتب الموريتاني للبحث الجيولوجي. وبناء على المعايير الميدانية أوصت هذه البعثة بإجراء دراسة خاصة لهذه المواد المعدنية وتوزيعها الجغرافي مع تقييم مواردها ومخزوناتها.

وتشكل الأحواض الرسوبية بيئات ملائمة لتكون الصخور الكلسية. وهي تظهر في حوض تادوني حيث ترتبط غالبا بالصخور الرخامية كما تظهر في الحوض الساحلي للمحيط الأطلسي.

ويختزن آدرار الصخور الرخامية بأطار والصخور الكلسية العضوية ذات المنشأ البحري بقصير الطرشان وهما نمطان معروفان باستخدامها مواد بناء. وتكون الصخور الكلسية نتوءات آدرار الكبرى (مجموعة أطار، مجموعة شار) ومن بينها يمكن ذكر الصخور الكلسية والصخور الرخامية بمنطقتي تويدركيلت والطواز.

كما يختزن آدرار(أمكجار، أكيمت) صخورا كلسية ترجع إلى المرحلة الكامبرو-أوردوفيسية في حين يختزن كل من الحوض وتكانت صخورا كلسية وصخورا رخامية ترجع لنفس الفترة الجيولوجية.

وقد أظهرت العينات التي جمعتها سنة 2002 بعثة من هيئة الاستكشافات الجيولوجية البريطانية British Geological Survey في إطار مشروع الدعم المؤسسي للقطاع المنجمي مؤشرات على وجود الصخور الكلسية في مناطق أكجوجت وفم لقليتة وتيشيت.

ويجدر التنكير بأن بعثات الاستطلاع التي قام بها بعض مستغلي المقالع في نواحي انواكشوط مكنت من اكتشاف مخزونات كبيرة نسبيا من الصخور الكلسية والمحار رخص استغلالها لبعض الشركات المحلية خاصة في أم القرى وبو حجرة بالنسبة للصخور الكلسية وسبحة اندغمشه واغنجيت بالنسبة للمحار.

وفي مقاطعة امباني بولاية البراكنة تحتضن منطقة حيمدات أحد المقالع. كما يعتقد أن مطرحة من هذه المواد قد تم تحديد موقعه في نواحي كيهيدي على يد بعثة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية التي أجرت دراسات في المنطقة سنة 1981 لصالح شركة سوكوجيم.ويستحق هذا المطرح دراسات أكثر عمقا لتقييم حجم مخزونه.

تطوير المناجم الصغيرة

يعد مصطلح " المنشأة المنجمية الصغيرة الحجم " مثار نقاش عريض في شبه المنطقة.وبصورة عامة، فإن المعايير الرئيسية الشائع الاستظهار بها في محاولات تحديد المضمون الدقيق لهذا المصطلح هي:

- حجم المنجم و(عدم) استمرارية عمليات الاستغلال؛
- البنية التنظيمية للمنشأة وطريقة تسييرها؛
- أهمية الاستثمار الذي تتطلبه ورقم الأعمال الذي تحققه؛
- عدد ومستوى تأهيل عمال الوحدة الإنتاجية؛
- وأخيرا، نمط التجهيزات ودرجة الميكنة ومستوى التكنولوجيا المستخدمة.

غير أن الإجماع أبعد ما يكون من الانعقاد فيما يتعلق باختيار هذه المعايير وبأهميتها النسبية سواء بمقارنة بعضها ببعض أو من حيث الارتباطات التي يمكن إقامتها بين أفرادها في إطار التعريف المذكور. ويترتب على ذلك أن الدلالة الممنوحة لمصطلح " المنشأة المنجمية الصغيرة الحجم " بناء على هذه المعايير نسبية للغاية، طالما أن أهمية تلك المعايير تبع للبيئة الاقتصادية العامة ومستوى نمو القطاع المنجمي للبلد ودرجة التطور التقني

والتكنولوجي وأخيرا طبيعة المعادن المستغلة. ويصدق هذا بشكل خاص على المعايير المتعلقة بحجم المنجم وأهمية رقم الأعمال وعدد العمال ونمط التسيير.

وبسبب هذه النسبية المفهومية بالذات يلاحظ في عدد كبير من النصوص التشريعية و/أو التنظيمية في بلدان شبه المنطقة الإفريقية شيوع الإحالة إلى محدودية الوسائل وهشاشة التكنولوجيات والتقنيات الإجرائية المستعملة في تعريف المنجم الصغير.

ووعيا بأهمية المنشأة المنجمية الصغيرة الحجم، فقد أطلقت البلدان الأعضاء في سلطة تنظيم لبتاكو- غوما(مالي، النيجر، بوركينا فاسو) مسارا تفكيريا بشأنها من خلال تنظيم عديد الملتقيات في كل من واكادوكو ونيامي وباماكو. وأوصت هذه الملتقيات، من بين أمور أخرى، بتشجيع تبادل التجارب وتحديد التكنولوجيا القابلة للتطبيق على مفهوم " المنشأة المنجمية الصغيرة الحجم ".

وهكذا تم أثناء الملتقى الثاني حول المنشأة المنجمية الصغيرة الملتئم بمدينة نيامي من 5 إلى 9 نوفمبر 1990 اقتراح التعريف التالي للمنشأة المنجمية الصغيرة الحجم:

- الاستغلال التقليدي: عبارة عن استغلال المواد المنجمية بأساليب تقليدية دون أن يسبق هذا الاستغلال اكتشاف منجم؛
- المنجم الصغير: عبارة عن منشأة منجمية صغيرة الحجم، دائمة، تملك حدا أدنى من المنشآت الثابتة، تستخدم أساليب شبه صناعية أو صناعية طبقا لقواعد الصناعة ومرتكزة إلى الاكتشاف المسبق لمنجم معين.

ومن المفروض أن الحجم يتحدد تبعا لبعض المتغيرات المتفاعلة كحجم المخزون ومستوى الاستثمارات ووتيرة الإنتاج وعدد العمال والقيمة المضافة السنوية ودرجة الميكنة.

وبعبارة أخرى، ونظرا لضعف مستوى التنمية في بلدان سلطة تنظيم لبتاكو- غوما وما يطبعها من شمول التخلف ومحدودية الوسائل المالية وضعف مستوى التطور التكنولوجي، فإن مصطلح " المنشأة المنجمية الصغيرة الحجم " يشمل، ضمن هذه الظروف، جملة العمليات المنجمية(التقليدية، شبه المميكنة أو شبه الصناعية) التي لا تتطلب تجهيزات ضخمة ولا استثمارات كبيرة ولا تكنولوجيات متطورة.

والحاصل أن الأمر يتعلق بعمليات منجمية متحكم فيها بسلاسة تكنولوجيا وماليا أو يمكن التحكم فيها بسلاسة من قبل سكان مستوى تجهيزهم ضئيل أو ضعيف ولديهم وسائل محدودة سواء نظر إلى هذه العمليات على المستوى الفردي أو العائلي أو على مستوى الروابط أو التعاونيات المهنية.

وانطلاقاً من هذه المقاربة التوافقية بشأن المصطلح الأساسي، اعتمدت كل التشريعات المنجمية الصادرة في البلدان الثلاثة الأعضاء في المنظمة المذكورة هذا التعريف مع تكيفه مع الحقائق المحلية وبحسب المبادئ والمعايير المتفق عليها.

ب. الشعب المرتبطة بالنشاط المنجمي

تشخيص الوضعية

مواكبة للنشاط المنجمي، في مستويي الاستثمار والاستغلال، تتولى مقاولات موريتانية أو أجنبية تزويد كبريات الشركات المنجمية باحتياجاتها من السلع والخدمات في مختلف المجالات.

وكان من الصعب تقدير مشاركة القطاع الخاص الموريتاني في عرض تقديم هذه التوريدات نظراً لندرة الأعمال التي تتناول هذا الموضوع.

فالدراسة الوحيدة التي تناولت هذه الإشكالية مباشرة هي تلك التي أنجزها مشروع دعم التسيير النفطي سنة 2008 وإن كانت اقتصرت على النشاطات النفطية والغازية فقط. وقد بينت هذه الدراسة أن مشاركة المقاولات الموريتانية في النشاطات النفطية كانت ضعيفة للغاية في حدود 2,3 % في المتوسط خلال الفترة 1999 - 2008 وأن النشاطات المعنية كانت محصورة في الأعمال المرتبطة بالنشاطات النفطية من قبيل الخدمات اللوجستية والإعاشة والنقل.

وبخصوص النشاطات النفطية، تشير المعطيات الكمية والكيفية النادرة المتاحة إلى أن مشاركة المقاولات الخاصة الموريتانية كانت ضعيفة جداً وأنها متأتية أساساً من بعض شركات الخدمات الأجنبية العاملة في موريتانيا. وتشمل هذه المشاركة المجالات التالية:

- الخدمات: العبور، لوجستيات الموانئ، النقل، التجهيز، السلع والعمال، الإعاشة، خدمات عمال الشركات الأجنبية، تأجير العمال الفنيين، الخ..
- خدمات الاستشارة والمساعدة الجبائية والمحاسبة والتكوين، الخ..
- بعض التوريدات الصناعية المنتجة محلياً أو المستوردة.

ويتبين من الدراسة النقدية للتشريعات الجاري العمل بها حالياً (مدونة المعادن لسنة 2008 بمختلف تعديلاتها) والتي تحكم نشاطات الاستثمار والاستغلال المنجمي أن هذه التشريعات غير مشجعة للمقاولات الموريتانية. ذلك أن المقاولات الموريتانية التي تورد الخدمات أو

الأشغال أو السلع للشركات الأجنبية تجد نفسها في وضع مجحف بالمقارنة مع الشركات الأجنبية. وتتجلى مظاهر هذا الإجحاف في:

- الحقوق الجمركية: تطبق على المدخلات التي تدمجها المقاولات المحلية في توريداتها من الخدمات والأشغال والسلع للشركات المنجمية النسب العادية للحقوق الجمركية المفروضة على هذه المدخلات عند دخول التراب الوطني. وبالمقابل، فإن الشركات المنجمية والمتعاملين المباشرين معها من الداخل يستفيدون إما من الإعفاء أو من خفض كبير في نسبة الحقوق المطبقة (الحق الموحد ذو النسبة الصفرية خلال فترة الانطلاق وبنسبة 5 % على المعدات خلال فترة الإنتاج).
- تستفيد من الإعفاء التام من الحقوق الجمركية واردات الشركات النفطية والمتعاملين معها من الباطن من السلع (الضرورية للعمليات النفطية). ويجحف هذا الإعفاء بمقاولات القطاع الخاص الموريتاني في نشاطاتها لحساب الشركات المنجمية والنفطية من حيث القدرة التنافسية تجاه الشركات الأجنبية الموردة لنفس السلع. وبالتالي فهي لا تستفيد من نفس الميزات التي تستفيد منها الشركات المنافسة لها فيما يتعلق بجميع السلع التي تستوردها وتدمجها (بصورة حصرية طبعا) فيما تورده للقطاعين المنجمي والنفطي.
- رسم القيمة المضافة: يطرح نفس المشكل بالنسبة لرسم القيمة المضافة المفروض على السلع والخدمات المحلية المقتناة من المقاولات الموريتانية، في حين أنه غير مطبق على الشركات المنجمية ولا على المقاولين المتعاملين معها من الباطن مباشرة.
- الضرائب: يستفيد المقاولون من الباطن الأجانب المتعاملون مع الشركات المنجمية والنفطية من نظام الضريبة الجزافية بالنسبة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية فيما يتعلق بجميع النشاطات التي تقوم بها هذه الشركات. كما يستفيد عمالها أيضا من تطبيق نظام جزافي بالنسبة لضريبة الرواتب والأجور. أما المقاولات الموريتانية، فتخضع في النشاطات التي تقوم بها لحساب الشركات المنجمية والنفطية للنظام الضريبي العادي سواء فيما يتعلق بضريبة الأرباح التجارية والصناعية أو بضريبة الرواتب والأجور المطبقة على عمالها الذين تضعهم تحت تصرف الشركات الأجنبية المذكورة.

والنتيجة أن هذه الوضعية تشكل معوقا جديا أمام تطوير المقاولات الموريتانية الخاصة في القطاع المنجمي. ذلك أن حجم النشاطات موضع الرهان التي من شأنها أن تقوت على المقاولات الموريتانية يمكن أن تقدر قيمتها بعشرات الملايين من الدولارات الأمريكية سنويا.

المقدرات

إن الآثار المترتبة على مشاركة المقاولات المحلية في الصناعات المنجمية وعلى المزيد من اندماج هذه الصناعات في الاقتصاد الوطني ولو أنها ما تزال متواضعة في الوقت الحالي بحكم ضعف النسيج الصناعي الموريتاني، إلا أنه يستشف منها وجود هوامش مهمة في هذا المجال قابلة للاستغلال.

وفضلا عن ذلك، فإن آفاق تطور النشاطات في القطاع المنجمي خلال السنوات المقبلة ستعطي المقاولات الموريتانية فرصا كبيرة ومتنوعة جدا في مرحلتي الاستثمار والاستغلال معا سواء في المجالات المستكشفة سابقا (توريد الأشغال وتقديم الخدمات للشركات المنجمية) أو في مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أكبر.

ومن البديهي أن الاستفادة من هذه الهوامش تتطلب درجة عالية من التنافسية في مجالات الأسعار والجودة واحترام المعايير والآجال.

ويدل ذلك بجلاء على أن اندماج المقاولات الموريتانية الخاصة العاملة في مجالات الصناعة وفي توريد الأشغال والخدمات للشركات المنجمية أمر مبرر إلى حد بعيد وممكن تحقيقه شريطة تنفيذ برنامج لرفع مستوى هذه المقاولات حتى ينجح اندماجها في النشاطات المنجمية سواء على مستوى الاستثمار أو الاستغلال.

بيد أن تحسين هذه المشاركة يفترض تصور وتنفيذ سياسات عمومية إرادية تتجسد، في المدى القصير، عبر تنفيذ برنامج لرفع مستوى هذه المقاولات وتأهيلها ومدتها بالموارد التي تخولها الاستفادة بصورة تدريجية من حصة أكبر من النشاطات المنجمية سواء على مستوى الاستثمار أو الاستغلال.

الفصل الخامس: توصيات من أجل تطوير الصناعة المنجمية

كما ذكر أعلاه، يشهد القطاع المنجمي منذ 2010 نموا معتبرا ويقدم فرصا عديدة بإمكان المقاولات الخاصة الموريتانية استغلالها لزيادة الانعكاس الإيجابي للموارد المنجمية على الاقتصاد الوطني سواء من حيث القيمة الإضافية المحلية أو من حيث التشغيل.

ومن شأن التوصيات التالية أن تيسر تذليل المعوقات التي ما تزال تكبح بلوغ الأهداف المرجوة. وهي تركز إلى ضرورة التزام إرادي من الدولة كما أنها ذات طبيعة استراتيجية وإجرائية. وهي مستخلصة في أن واحد من المعلومات المحصلة أثناء هذه الدراسة ومن التجارب الدولية ذات الصلة ومن توصيات مبادرة من أجل تطوير منجمي مسؤول التي انطلقت سنة 2013.

أ. توصيات إستراتيجية

من أجل تشجيع استغلال أمثل لمقدرات البلد المنجمية والصناعية وتذليل المعوقات التي ما تزال تعوق بلوغ هذا الهدف، ينبغي للحكومة أن تقوم، في إطار رؤية للمدنيين المتوسط والطويل، باتخاذ الإجراءات التالية:

- جعل الإطار القانوني والمؤسسي أكثر جاذبية؛
- تحديد أهداف لزيادة القيمة المضافة المنجمية المحلية وتحسين مشاركة المقاولات الخاصة الموريتانية في استغلال الموارد المنجمية.

جاذبية أفضل للإطار القانوني والمؤسسي

- تكيف أفضل للتشريعات من أجل ضمان جاذبية أفضل وتعبئة أكبر للرساميل عالية المخاطرة التي يتطلبها القطاع المنجمي نظرا لضعف القدرات المالية للفاعلين الخصوصيين الموريتانيين؛
- مراجعة مدونة المعادن ليس لمجرد شمول موردي السلع والخدمات الموريتانيين لصالح الشركات المنجمية والنفطية بالاستفادة من الميزات الجمركية والجبائية فحسب بل كذلك من أجل خلق إطار محفز خاص لجميع عمليات الشراكة ونقل التكنولوجيا بين المقاولات الموريتانية والفاعلين الأجانب في المجالات المشمولة؛
- وضع إطار مؤسسي أكثر نجاعة وأكثر تلاؤما مع متطلبات تطوير النشاطات المنجمية بما يتيح مشاركة أكبر للقطاع الخاص الموريتاني؛

- دراسة إمكانية استحداث مفهوم المنشأة المنجمية الصغيرة الحجم أو المنشأة المنجمية التقليدية في التشريعات الموريتانية لتشجيع نفاذ المقاولات الصغرى والصغيرة إلى نشاطات استكشاف واستغلال المقدرات المنجمية؛
- سن نظام جمركي وجبائي متوازن وإقامة إدارة فعالة؛
- تحديد هدف رئيسي للقطاع المنجمي من حيث المساهمة في خلق الثروة الوطنية وتحسين الانعكاسات الاقتصادية – الاجتماعية؛
- تقوية إرادة الدولة جعل القطاع الخاص محرك تطوير النشاطات المنجمية من خلال مشاركة أفضل للفاعلين الخصوصيين الموريتانيين؛
- رسم أهداف محددة لتطوير الشعب المرتبطة بالنشاطات المنجمية(النقل، الخدمات، التوريدات) وقيام صناعة تحويلية محلية مدرة لفرص العمل؛
- تشجيع مشاركة الفاعلين الخصوصيين الموريتانيين في النشاطات المنجمية مع إعطاء عناية خاصة لدعم المقاولات الموريتانية حتى تتمكن من تحقيق المزيد من التقيد بالمعايير الأساسية(في مجالات التصنيف، التنظيم والبنية) وتتكيف مع متطلبات الاستفادة من فرص الأعمال المتاحة في القطاع؛
- وجوب إعطاء مزيد من الأولوية لإصلاح عمل المنظومة القضائية ومحاربة الفساد وإعداد وتنفيذ قانون حول المنافسة؛
- ترقية إدارة حقيقية للموارد البشرية داخل المقاولات الخاصة الموريتانية بوصفها عاملا فعليا في تحقيق مشاركة أفضل في النشاطات المنجمية.

ب. توصيات إجرائية

تشمل التوصيات الإجرائية مجالي:

- بيئة المقاولات المنجمية؛
- التحويل المنجمي والصناعي.

بيئة المقاولات المنجمية

- النشر الشفاف لجميع المعاملات(الإتاوات، الرسوم، العلاوات) بين الشركات الاستخراجية وموريتانيا؛
- توجيه أفضل للعائدات المستمدة من الصناعات الاستخراجية للمزيد من المساهمة في تنمية البلد الاقتصادية والاجتماعية وفي تقليص الفقر؛
- التحسين المطرد للمنظومة القانونية القائمة خدمة لمصالح جميع الأطراف المعنية؛

- ترقية البيئة لحماية صحة المواطنين بصورة أفضل عبر:
- تقييم درجة تطبيق خطة التسيير البيئي والاجتماعي للمنجم؛
- رقابة أكثر صرامة لجودة المستندات البيئية المقدمة للإدارة ولمضمون خطة التسيير البيئي والاجتماعي مع السهر على أن تكون رقابة الإدارة بحيث تضمن المحافظة على تنمية المجموعات الأهلية المجاورة على المدى الطويل.
- متابعة أفضل لوفاء المقاولات المنجمية بالتزاماتها على الصعيد الاقتصادية – الاجتماعية؛
- متابعة أفضل لتطبيق الاتفاقات والاتفاقيات التي وقعت عليها الشركات المنجمية؛
- يقظة أكبر لحمل الشركات المنجمية على تبني منظور التنمية البشرية المستدامة(البنى التحتية الأساسية، المسؤولية الاجتماعية للمقولة).

التحويل المنجمي والصناعي

- إنشاء قاعدة بيانات لمشاريع الصناعات التحويلية المنجمية؛
- ترقية الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالنسبة لمشاريع التحويل المنجمي الكبيرة الحجم؛
- إنشاء منظومة معلومات صناعية؛
- إنشاء هيئات متخصصة في تمويل الصناعة وتشجيع تنمية التمويل الخفيف لدعم المقولة الصناعية الصغرى(لصالح الشباب والنساء)؛
- إنشاء بنك للاستثمار الصناعي يمكن من منح التمويل الطويل الأجل وبفوائد تفضيلية؛
- تحسين الجباية المنجمية من خلال:
- تبسيط الإجراءات الجبائية؛
- نشر المعلومات الجبائية على نطاق واسع في أوساط الفاعلين؛
- إلغاء الضريبة الدنيا الجزافية؛
- خفض الرسوم على الأجور ونقص إن لم يكن إلغاء الحقوق الجمركية على استيراد المدخلات والمعدات وقطع الغيار الصناعية.
- ترقية استراتيجية للتصدير وتطوير رؤية ومقاربة شبه إقليمية للاندماج في الفضاءات الاقتصادية؛
- إعداد برنامج لإعادة هيكلة المقاولات والرفع من مستواها؛
- وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية لتطوير الكفاءات ملائمة لحاجات القطاع المنجمي والصناعي الأساسية.وينبغي أن تتضمن هذه الاستراتيجية خطة لمرتنة الوظائف يلتزم بها وجوبا كل مقاول يعمل في القطاع المنجمي. كما ينبغي أن تمكن هذه الخطة من إحلال تدريجي مبرمج وشفاف لموريتانيين محل عن العمال الأجانب المستخدمين

في استغلال المناجم أو المقالع الصناعية، مع احترام أهداف الشركة المستغلة الإنتاجية ومراعاة مبدأ الكفاءة وذلك طبقاً لأحكام مدونة المعادن. ولذلك، فإن مستوى إعداد المرشحين للوظائف التي يشغلها الأجانب يجب إثباته في وثيقة توقعها الإدارة والفاعل المستغل وأن يخضع لعملية تصديق خلال مختلف مراحل المشروع المنجمي مثلاً؛

- ملاءمة أفضل بين التكوين والتشغيل من خلال إقامة شراكات ديناميكية بين مؤسسات التكوين والمقاولات وتحسين جودة التكوين الفني الحالي؛
- خفض تكاليف العوامل خاصة عبر تعزيز البنى التحتية(الكهرباء، الماء، النقل، الاتصالات) وتجديد الأساليب العملية لتسييرها. وفي هذا الإطار، ينبغي إعطاء عناية خاصة لإنجاز بناء محطة إنتاج الكهرباء انطلاقاً من الغاز في الآجال المقررة لضمان توفير الطاقة بالكمية والكيفية المناسبة وبأسعار معقولة في المدى المتوسط؛
- تشجيع قيام آليات لتدريب المقاولين ودور للمقاولات وذلك في إطار الشراكة بين المقاول والجامعة؛
- ترقية الإنتاج المحلي عن طريق تطوير المناطق الحرة والنقاط الحرة والمستودعات الحرة؛
- ترقية الابتكار وتشجيع نقل التكنولوجيا وتعزيز وسائل مكافحة التقليد وخاصة بسن ترسانة قانونية وطنية في هذا المجال؛
- الرفع من مستوى المقاولات الصناعية.

اندماج الفاعلين المحليين في الشعب المنجمية والصناعية

إن اندماج الفاعلين المحليين(الخدميين والصناعيين) في النشاطات المنجمية والنشاطات المرتبطة بها من أجل تأويل انعكاسات المشاريع المنجمية على الاقتصاد الوطني كل أولئك يتطلب:

- تشجيع التعاون بين المقاولات على نحو يمكن من استغلال المعادن الثانوية؛
- إنشاء جهاز لدعم وتشجيع الموردين المحليين للسلع والخدمات المنجمية في موريتانيا. وفي هذا الإطار، تلزم مراعاة العبر المستخلصة من مسح مشروع التعزيز المؤسسي للقطاع المنجمي السابق ذكره وكذلك من تنميط طلب الخدمات من قبل الشركات المنجمية. فهذه العبر تبين أنه من أجل تكييف جيد لعرض المقاولات مع حاجات الشركات المنجمية يمكن البناء على هذا التمييز لتوجيه ذلك العرض في الزمان والمكان. وبعبارة أخرى، إذا اقتضت ظرفية معينة في القطاع المنجمي برمجة زيادة في الأشغال المنجمية، فيجب أن تعتمد المقاولات من جانبها إلى تعزيز وسائل

الإنتاج في هذا المجال حتى تتمكن من تلبية الطلب. وفضلا عن ذلك، فإن اختيار الاستثمار في مجال معين، بناء على هذا التمييز للنشاطات، من شأنه أن يمكن أيضا من الحيلولة دون إفلاس المقاولات نتيجة انخفاض الطلب على الخدمات. ولتلبية حاجات الشركات المنجمية من الخدمات الخارجية، قد يكون من الحكمة بناء الاستثمارات على دراسات حول تنوع نشاطات هذه الشركات ودوريتها وكثافتها في الزمان والمكان. ومن هذا المنظور ينبغي الاعتماد على نواقص العروض الفنية للمقاولات المحلية لاستخلاص حلول بإمكانها أن تحسن قدراتها على تقديم الخدمات المطلوبة انطلاقا من النواقص في مؤهلات المقاولات المتعاقدة ومن معايير الرضى عن الخدمات بحسب الشركات المستفيدة.

- وضع متطلبات لضمان مساهمة المشاريع المنجمية بصورة معتبرة في الاقتصاد المحلي. ولبلوغ هذا الهدف يقترح تحديد نسب مئوية من فرص العمل ومن العقود يكون على الشركات المنجمية احترامها لضمان قابلية المشاريع للحياة؛
- ترقية التشاور مع السكان المحليين عن طريق إقامة آليات موثوقة وناجعة للمشاركة العامة في مختلف حلقات المشروع من دراسات الجدوى إلى إعادة تأهيل المواقع المستغلة. ويفترض أن يسفر هذا الإجراء عن قيام حوار بناء بين الأطراف المعنية وأن يساهم في خلق مناخ من الثقة المتبادلة؛
- وضع استراتيجية منجمية على المستوى الوطني تنسجم مع الاستراتيجية الصناعية التي يمكن أن يعاد تحيينها أيضا؛
- تكوين العمال المكلفين بمتابعة ورقابة النشاطات المنجمية بالكمية والكيفية المناسبة؛
- تعزيز قدرات الفاعلين الإداريين في مجال مفاوضات العقود المنجمية؛
- إلغاء أو تقليص نواقص تسيير الشركات المنجمية المرتبطة بخدماتها الخارجية. ولمعالجة مشكلة نواقص الخدمات التي تقدمها المقاولات المتعاقدة، لا بد أولا من أن تقلل الشركات المنجمية من احتياجها للخدمات الخارجية. وقد يتسنى ذلك عبر اقتناء وسائل مادية وبشرية لتأمين هذه الخدمات داخليا بقدر الامكان. على أن تستحدث شروط تأهيل في مناقصات توريد الخدمات بغية تحسين جودة الخدمات التي تقدمها المقاولات المتعاقدة؛
- توسيع سوق عرض توريد الخدمات. فلزيادة جودة عروض توريد الخدمات من قبل المقاولات المتعاقدة يمكن الرهان على زيادة عدد المقاولات من أجل خلق سوق حقيقية لعروض توريد الخدمات. وهو ما سيؤدي ليس فقط إلى خفض أسعار الخدمات، بل كذلك إلى خلق منافسة حقيقية بين المقاولات في ميدان جودة الخدمات. ولهذا الغرض، لا بد من سياسة تحفز إنشاء المقاولات من خلال الإعانات والاستثمارات، الخ. وسيؤدي ذلك أيضا إلى الحيلولة دون عمل المقاولات في المجالات التي ليست

مختصة فيها. كما سيؤدي إلى تنوع عرض الخدمات. وحينئذ ستكون هناك مقولة مؤهلة مختصة بالنسبة لكل مجال من مجالات الخدمات.

● تعزيز قدرات المقاولات الخدمية: تتعلق المشاكل الرئيسية التي أشارت إليها الشركات المنجمية بعجز المقاولات الخدمية عن إنجاز مختلف المشاريع. لذلك يجدر التدخل لتعزيز قدرات هذه المقاولات الفنية والمادية. ويمكن أن يتحقق ذلك عبر الإجراءات التالية:

- حفز المقاولات على اقتناء الوسائل الضرورية لإنجاز مختلف الخدمات. ففي مجال البناء مثلا حيث تطرح مشكلة المعدات، ينبغي مساعدة المقاولات في اقتناء هذه المعدات. ويمكن أن تكون المساعدة بالإعانة أو القروض أو الاستثمار، الخ.
- اشتراط هذه الوسائل في المستندات المرجعية للمناقصات؛
- رفع مستوى عمال المقاولات باكتتاب متخصصين وتنظيم دورات تكوين مستمر لصالح العمال.

● تصنيف المقاولات المتعاقدة: ينبغي العمل على تحول هذه المقاولات إلى مقاولات مصنفة من أجل ضبط تسييرها. وهو ما من شأنه أن يجعل أساليب الاكتتاب أكثر شفافية. ولكي يتسنى للدولة الاستفادة من هذه المقاولات، لا بد من أن يتم تشريعها.

انعكاس النشاطات المنجمية على التشغيل

لسد النواقص الملاحظة لدى العمال، اقترحت المقاولات إجراءات يمكن إجمالها في ثلاثة: تعزيز القدرات عبر التكوين المستمر، تجديد الفرق عن طريق التسريح والاكنتاب ثم الحلول الأخرى. وهكذا، فإن حوالي 86 % من المقاولات تعتبر أن التكوين المستمر يشكل بديلا مناسباً لمعالجة نواقص سوق العمل.

ويتبين من تحليل ردود المقاولات أن النواقص في الخدمات التي تقدمها مردها أساسا إلى نقص في العمال المؤهلين.

ولحل مشكلة الموارد البشرية المؤهلة هذه ينبغي التعاون بين الشركات المنجمية ومؤسسات التكوين لبناء المؤهلات التي تطلبها تلك الشركات. ولهذا الغرض، يلزم تحديد التخصصات المطلوبة والنادرة لدى المقاولات المتعاقدة وإنشاء مؤسسات تكوين في هذه التخصصات.

وتؤكد معطيات المسح حول توزيع العمال بحسب نمط النشاط عدم التلاؤم بين تخصصات المقاولات وبين منتجاتها المباشرة. وعليه فسيكون من الحكمة بالنسبة للمقررين أن تدرس المجالات الرئيسية للمقاولات من أجل توجيه كفاءاتها صوب منتجات

تتلاءم مع هذه المجالات. وبصورة أوضح، إذا كانت مقابلة تعمل في مجال البناء والحال أن منتجها الأول هو الأشغال المنجمية، فيجب أن تكتسب المؤهلات الضرورية لتنفيذ الأشغال المنجمية. ولهذا، ينبغي أن يشدد المسؤولون في الشركات المنجمية على مؤهلات موردي الخدمات الذين يتعاملون معهم.

الملاحق

الملحق(1):مقارنة أحكام مختلف القوانين المتعلقة بمدونة المعادن

الملحق(2):تعريف مفهوم المنجم الصغير في شبه المنطقة

الملحق(3):مصفوفة المحاسبة الاجتماعية ونموذج التوازن العام القابل للحساب

الملحق(4):لائحة الأشخاص الذين تمت مقابلتهم

الملحق(5):عناصر بيليوغرافية

الملحق(6):الصيغ المرجعية للدراسة

الملحق (1): مقارنة أحكام مختلف القوانين المتعلقة بمدونة المعادن

قانون 2012	قانون 2009	قانون 2008	قانون 1999	
لا	لا	لا	نعم	تراخيص الاستطلاع
نعم	نعم	لا	نعم	السماح بإزدواج الرخص
			مجموعة 1 إلى 6: 1500 كلم ² (20)	مساحة رخص البحث(عدد الرخص)
		مجموعة 1 إلى 6: 1000 كلم ² (20)	كل المجموعات: 2000 كلم ² (20)	مجموعة 7: 10000 كلم ² (10)
			مجموعة 1 إلى 6: 1000 كلم ² (20)	مجموعة 7: 5000 كلم ² (10)
				مجموعة 7: 5000 كلم ² (10)
		نعم	لا	إلزام صاحب رخصة الاستكشاف ببدء أعمال البحث في أجل محدد
			نعم	خلال 90 يوما المولية للمنح
			نعم	خلال 90 يوما المولية للمنح
			نعم	خلال 90 يوما المولية للمنح
				خلال 90 يوما
نفس الشيء	خاضع للنظام العام وللسجل العقاري المنجمي	خاضع للنظام العام وللسجل العقاري المنجمي	مستقل عن نظام السجل العقاري المنجمي	نظام المقالع الصناعية
لا إلا في حالة التجديد مع خفض المساحة	لا إلا في حالة التجديد	لا إلا في حالة التجديد	نعم	تقييم القدرات الفنية والمالية كمعايير للمنح
		15000 أوقية كلم ² :فترة أولى	تقييم تقديري	مجهود مالي أدنى
				20000 أوقية كلم ² :فترة ثانية
			15000 أوقية كلم ² :فترة أولى	30000 أوقية كلم ² :فترة ثالثة
				20000 أوقية كلم ² :فترة ثالثة
			15000 أوقية كلم ² :فترة أولى	30000 أوقية كلم ² :فترة ثالثة
				20000 أوقية كلم ² :فترة ثانية
				30000 أوقية كلم ² :فترة ثالثة
	قانون 2012	قانون 2009	قانون 2008	قانون 1999
			غير تصاعدية	الإتاوات المساحية السنوية
				250 أوقية كلم ² للسنوات 1، 2 و 3
				500 أوقية كلم ² للسنوات 4، 5 و 6
			متصاعدة	1000 أوقية كلم ² للسنوات 7، 8 و 9
			2000 أوقية كلم ²	السنة الأولى
			4000 أوقية كلم ²	السنة الثانية
			6000 أوقية كلم ²	السنة الثالثة

			10000 أوقية كلم ²	السنة الرابعة
			12000 أوقية كلم ²	السنة الخامسة
			14000 أوقية كلم ²	السنة السادسة
			20000 أوقية كلم ²	السنة السابعة
			22000 أوقية كلم ²	السنة الثامنة
		متصاعدة	24000 أوقية كلم ²	السنة التاسعة
			2000 أوقية كلم ²	السنة الأولى
			4000 أوقية كلم ²	السنة الثانية
			6000 أوقية كلم ²	السنة الثالثة
			10000 أوقية كلم ²	السنة الرابعة
			12000 أوقية كلم ²	السنة الخامسة
			14000 أوقية كلم ²	السنة السادسة
			20000 أوقية كلم ²	السنة السابعة
			22000 أوقية كلم ²	السنة الثامنة
		متصاعدة	24000 أوقية كلم ²	السنة التاسعة
			مجموعة 1: من 1,5 إلى 2,5 %	نسبة إتاوة الاستغلال
				مجموعة 2: من 1,5 إلى 2,5 % و 3 % بالنسبة للذهب
				مجموعة 3: 3 %
				مجموعة 4: من 1,5 إلى 2,5 %
				مجموعة 5: من 1 إلى 1,5 %
				مجموعة 6: من 3 إلى 7 %
			مجموعة 1: 2 %	مجموعة 7: من 3 إلى 7 %
				مجموعة 2: من 4 %
				مجموعة 3: 1,5 %
				مجموعة 4: 3,5 %
				مجموعة 5: 2,5 %
				مجموعة 6: 5 %
			مجموعة 1: 2 %	مجموعة 7: 6 %
				مجموعة 2: 4 %
				مجموعة 3: 1,5 %
				مجموعة 4: 3,5 %
				مجموعة 5: 2,5 %
				مجموعة 6: 5 %
			نفس الشيء مع تطبيق نسب متغيرة لحساب إتاوات الاستغلال	مجموعة 7: 6 %
	نعم	لا	لا	مساهمة الدولة في رأس مال شركات الاستغلال العاملة على التراب الوطني
			نعم	من 10 إلى 20 % من رأس المال
				من 10 إلى 20 % من رأس المال
نعم	لا	لا	لا	فرض رسم القيمة الزائدة على بيع رخص الاستغلال

الملحق (2): تعريف مفهوم المنجم الصغير في شبه المنطقة

• التعريف المعتمد في مالي

مع إدماج مختلف معايير التصنيف والطابع التقليدي للاستغلال المنجمي، تستند مدونة المعادن المالية إلى اعتبارات بساطة المعدات المستخدمة والتكنولوجيات المطبقة من جهة وإلى ضآلة الاستثمارات الضرورية لعملية الاستغلال وعدم الحاجة إلى تأهيل عال للعمال من جهة أخرى. وعلى هذا الأساس، تحدد أحكام مدونة المعادن نمطين كبيرين من النشاطات المنجمية يدخلان ضمن مفهوم المنشأة المنجمية الصغيرة الحجم وتعرفهما على النحو التالي:

المنشأة التقليدية: كل عملية استخراج وتركيز للمواد المعدنية من مناجم أولية أو ثانوية طافية أو شبه طافية واستحصال المنتجات التجارية منها باستخدام أساليب وطرق يدوية وتقليدية. وتتضمن المنشأة التقليدية كذلك مفهومين هما:

- التقاط الذهب بالأساليب التقليدية: كل نشاط يعتمد الأساليب التقليدية لاستحصال المواد الثمينة خاصة الذهب والماس من رواسب الطمي وقرارات الصخور المتفتتة المتأتية من مناجم أولية أو ثانوية طافية أو شبه طافية. ويبقى تنظيم هذا النشاط حكرا على المجموعات القروية؛
- استخراج الذهب بأسلوب الميكنة: كل نشاط لاستخراج الذهب أكثر تنظيما من التقاط الذهب بالأساليب التقليدية ويستخدم بعض المكنائ مثل:

- الأدوات اليدوية؛

- الملافف اليدوية؛

- المضخات؛

- المضخات ذات الصفائح الكهربائية؛

- المضاعط؛

- الملافف الميكانيكية؛

- المطارق؛

- الطواحن.

* المنجم الصغير: كل منشأة منجمية صغيرة الحجم دائمة تملك حداً أدنى من التجهيزات الثابتة وتستخدم، طبقاً لقواعد الصناعة، أساليب شبه صناعية أو صناعية ولا يتجاوز إنتاجها السنوي في حده الأقصى عدداً معيناً من أطنان المنتج القابلة للتسويق (خاماً، مركزاً أو معدناً) ويحدد هذا العدد بالنسبة لكل مادة مقرر صادر عن الوزير المكلف بالمناجم بناءً على إفادة تثبت وجود منجم من المادة المستغلة.

وبخصوص الذهب، يعتبر منجماً صغيراً كل منشأة منجمية تقل طاقتها العلاجية أو تساوي 150 طناً من الخام يومياً وتقل طاقتها الانتاجية عن 500 كغ من الذهب سنوياً تستغل منجماً يقل إجمالي احتياطياته أو يساوي 5 أطنان من معدن الذهب.

وقد أصبحت " المنشأة المنجمية الصغيرة الحجم " نشاطاً يشهد توسعاً كبيراً في مالي وفي العديد من البلدان الإفريقية. وبلغ هذا التوسع حداً حمل الهيئات الدولية والإقليمية وشبه الإقليمية والوطنية على الاهتمام بها. وتجسد ذلك في عقد الكثير من الاجتماعات وإنجاز العديد من الدراسات تشمل الجوانب القانونية والتنظيمية.

ويظهر من التجربة المالية في ميدان المنشأة المنجمية الصغيرة غلبة الاهتمام باستخراج الذهب. ويفسر ذلك تكريس معظم الدراسات لهذا النشاط، وإن كان استغلال مواد البناء بدأ يأخذ بعض الأهمية. فبحكم القيمة العالية لهذه المعادن يسهل تسويقها حتى بكميات صغيرة. ولهذا فهي لا تتطلب بنية أساسية للنقل ولا تجهيزات ثقيلة بله بناء مستودعات تخزين. وفضلاً عن ذلك، فهذه المعادن لا تحتاج بالضرورة إلى التحويل قبل البيع. وبعبارة أخرى، فإنها تجد بسهولة من يقننها حتى وهي خام. وأخيراً، فإن الذهب يمكن أن يستخدم أداة ادخار في شكل حلي وحتى في شكل ذهب خام.

ولاستغلال هذه المعادن وزن كبير في الاقتصاديات المحلية وهو يساهم في مالي في بقاء كثير من الناس يقدر عددهم بأكثر من 200000 نسمة. بيد أن هذا النشاط يمكن أن ينجم عنه تدهور مفرج لإطار الحياة العام وأن يسبب كوارث اجتماعية حقيقية، خاصة أثناء ما يعرف بظواهر التدافع.

وفي مالي، تبين التجربة أن منشآت الاستغلال المنجمية التقليدية رغم الصعوبة النسبية التي تطبع ظروف عملها، إلا أن لها مع ذلك وزناً معتبراً في إجمالي الإنتاج المنجمي للبلد وفي الاقتصاد المحلي. وزيادة على هذه المساهمة تجدر الإشارة إلى بعض المساهمات الإيجابية للقطاع المنجمي التقليدي سواء على المستوى الوطني أو المحلي أو الأسري أو الفردي.

وللبدء في ترقية هذا القطاع في إطار تنموي مستديم، يظهر أنه لا بد من القيام ببعض الأعمال التأسيسية لمعالجة ما لا حصر له من النواقص الفنية والانطلاق صوب المزيد من الانتاجية والمردودية وخاصة من السلامة في الورش مع التقليل إلى أقصى حد من المخاطر

على البيئة. وقد بينت محاولات تنظيم هذا القطاع أن المقاربات المغرقة في القطاعية وفي الاستهداف لم تؤد إلى النتائج المرجوة.

إن مشكل تطوير القطاع المنجمي التقليدي يجب أن يعالج بطريقة أكثر شمولاً وبمراعاة مجمل خصوصيات النظم والتجمعات الاجتماعية الاقتصادية وخاصة الجوانب الثقافية. فالتحدي الأول هو حمل الحرفيين المنجميين على تبني إطار أكثر قانونية وتصنيفاً من خلال خلق مناخ فعلي من التعاون والثقة.

ولبلوغ هذه الأهداف، أصدرت دولة مالي تشريعات جديدة أكثر تحفيزاً وتأميناً كما تبنت ممارسات مؤسسية أكثر نجاعة لضمان تأطير ومساعدة التجمعات المنجمية.

ويتمثل الهدف المتوخى في نهاية المطاف في الانتقال التدريجي من المنشأة الحرفية التقليدية إلى المنشأة المنجمية الصغيرة المصنفة. ويفترض في الثروات المنتجة على هذا النحو أن تسفر عن انبثاق شبكة من صغار رجال الأعمال، مندمجة بصورة جيدة في النسيج الاقتصادي المحلي وقادرة على المساهمة المعتبرة في التنمية المستدامة للأقاليم من خلال استثمار متوازن للموارد وتحسين ظروف الحياة وتثبيت المستغلين المنجميين في مواطنهم الأصلية.

• التعريف المعتمد في بوركينا فاسو

تنص المادة الأولى من القانون رقم AN-07/II-23 المتضمن مدونة المعادن في بوركينا فاسو على ما يلي:

- تعرف المنشأة المنجمية التقليدية بأنها " منشأة صغيرة الحجم تملك حداً أدنى من التجهيزات الثابتة وتستخدم حسب قواعد الصنعة أساليب شبه صناعية أو صناعية ومبنية على منجم سبق اكتشافه " .

• التعريف المعتمد في النيجر

تنص المادتان 43 و44 من الأمر القانوني رقم 16-93 المتضمن قانون المعادن في النيجر على أن المنشأة المنجمية التقليدية تتمثل في استخراج وتركيز المعادن بغية استحصال المادة أو المواد النافعة التي تحتوى عليها عن طريق أساليب وطرق تقليدية. وتنطبق المنشأة التقليدية على استغلال المؤشرات المعدنية لبعض المواد بصورة تقليدية أو على استغلال المناجم التي ثبت أن استغلالها بطريقة صناعية غير مجد من الوجهة الاقتصادية.

• التعرف المعتمد في غانا

في غانا، يعرف مفهوم " المنشأة المنجمية الصغيرة الحجم " في قانون المعادن والتعدين Minerals and Mining Law, 1989 PNDCL 153 بأنها عبارة عن استغلال الموارد المنجمية بأساليب لا تتطلب استثمارات ضخمة ولا تكنولوجيات متطورة. وفي " قانون منشأة الذهب الصغيرة الحجم " The Small Scale Gold Mining Law تعرف هذه المنشأة بأنها عبارة عن استغلال الذهب من لدن جماعة من الناس يقلون عن تسعة أشخاص أو من قبل تعاونية تضم أكثر من عشرة أشخاص، بأساليب لا تتطلب استثمارات ضخمة ولا تكنولوجيات متطورة.

وتتمثل المعايير التي يحددها القانون في:

- المنشأة المنجمية الصغيرة الحجم حكر على الغانيين؛
- المدة القصوى للرخصة خمس سنوات قابلة للتديد؛
- المساحة القصوى للرخصة عشرة هكتارات؛
- استعمال المتفجرات ممنوع.

الملحق (3): مصفوفة المحاسبة الاجتماعية ونموذج التوازن العام القابل للحساب

• جدول الموارد والاستخدامات

أعدت الحسابات الوطنية المقدمة باستخدام منظومة ERETES. ويتعلق الأمر بتطبيق معلوماتي له عدة وظائف:

- فضاء تخزين معلومات لمدة سنتين مما يسهل إجراء المقارنات؛
- جداول عمل تمكن من إعداد ERE و CB ومصفوفات " من لـ من "؛
- منظومة تسيير تمكن من تنسيق حملة لإعداد الحسابات الوطنية عبر توزيع المهام بين أعضاء الفريق ومتابعة انطلاق الأعمال؛
- دليل منهجي لإعداد الحسابات من خلال خطاطة لمراحل العمل المراد إنجازه وشاشات مساعدة لكل المراحل ومساعدة على متابعة الأعمال المنجزة؛
- وظائف ملحقة تمكن من نشر جداول الصياغة وأية معلومات أخرى متوفرة في قاعدة البيانات.

- مصفوفة المحاسبة الاجتماعية
- نموذج التوازن العام القابل للحساب
- اصطلاحات الفروع

رمز الفرع	الفرع	فروع مصفوفة الحسابات الاجتماعية
ق.خ	القطاع الأول	10
س.ن.خ	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	21
س.م.م	استخراج المعادن	22
ن.س.أ	نشاطات استخراجية أخرى	23
ز.غ	المنتجات الزراعية الغذائية	24
ص.م.أ	صناعات معملية أخرى	25
ن.ت	النقل والاتصالات	30
ب.ت	البنوك والتأمين	31
خ.ت.أ	خدمات سلعية أخرى	32
ت.إ.إ.أ	التجارة، أنشطة الإعاشة والإيواء وغيرها	33
خ.غ.ت	خدمات غير سلعية	34

• مصفوفة الحسابات الاجتماعية

سيكون للمصفوفة الشكل التالي:

المجموع	الحسابات الخارجية	الحسابات الداخلية	الحسابات الداخلية
(4) = E	(3)	(1) = A.E	الحسابات الداخلية

(6)	(5)	(2) = B.E	الحسابات الخارجية
	(6) T	(4) = E	المجموع

وتتم المعالجة كالمعتاد بحساب المصفوفة $A=(1)=(4)$, $B=(2)=(4)$ ومصفوفة المضاعفات $(I-A)1$ ، وذلك انطلاقاً من مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الأصلية.

ولبناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية الجديدة المرتبطة بقيمة جديدة للحساب الخارجي، يتم بداية جمع سطور الحسابات الخارجية (3) لتكوين المتجه X . ومن ثم تستنتج من ذلك المنطقة (4) انطلاقاً من: $E = (I - A)1 : X$

ثم تحدد المنطقتان (1) و(2) بضرب الحدين A و B في المجموع المقابل في عمود الأرقام. ولا يبقى بعد ذلك سوى ملء المنطقة (5). وكما أشرنا سابقاً، فإن مضمون هذه المنطقة لن يكون له أي تأثير على مستويات إنتاج التوازن، وبالتالي فأهميته ثانوية. فالمنطقة (5) يجب فقط أن تكون بحيث يساوي مجموع السطر (المنطقة 6) مجموع العمود (المنطقة 6). لننظر بتحديد أكثر الخلايا المكونة للمنطقة (5). ستبقى الخلايا الثلاث لعمود التراكم خالية لأن موارد حساب التراكم مخصصة بالكامل لاقتناء سلع الاستثمار. ولا أهمية لحدود المنحرف لأنها تمثل تحويلات من حسابات إلى نفسها.

تبقى إذن أربع خلايا:

التراكم	بقية العالم	الحكومة	
	ت.ع.ح		الحكومة
		ت.ح.ع	بقية العالم
	-د.ع	د.م	التراكم

- ت.ع.ح تمثل تحويلات بقية العالم لصالح الحكومة (هبات، الخ)؛
- ت.ح.ع تمثل تحويلات الحكومة لصالح بقية العالم (تسديد أقساط فوائد الديون بالعملة الصعبة، الخ)؛
- د.م يمثل ادخار الميزانية؛
- د.ع يمثل ادخار بقية العالم، أي عكس رصيد الحساب الجاري.

وبصورة عامة، يعتبر كل من ت.ع.ح، ت.ح.ع حسابين خارجيين في احتساب د.م، - د.ع بحيث يكون مجموع السطر مساوياً لمجموع العمود (بحيث يكون إجمالي استخدامات حسابي الحكومة وبقية العالم مساوياً لمجموع موارد حسابي الحكومة وبقية العالم). وفي هذه الحالة يقال إن التراكم يغلق المصفوفة.

مذكرة منهجية حول مصفوفة المحاسبة الاجتماعية ونموذج التوازن العام القابل للحساب

1. مصفوفة المحاسبة الاجتماعية

مصفوفة المحاسبة الاجتماعية عبارة عن جدول إحصائي لمجمل تدفقات المبادلات بين الفاعلين. وتنبني على مبدأ توازن الموارد والاستخدامات. وتستخدم مصفوفة الحسابات الاجتماعية في هذه الدراسة للشعب المنجمية انطلاقاً من قاعدة ERETES 2008. وهي تقدم الاقتصاد الموريتاني من خلال خمس حسابات:

- حساب عوامل الإنتاج: العمل ورأس المال؛
- حساب السلع والخدمات: في 11 منتجا؛
- حساب التراكم: الاستثمار والادخار؛
- حساب فروع نشاطات الإنتاج: في 11 فرعاً حسب التوزيع التالي؛
- حساب القطاع المؤسسي: الشركات، الدولة، الأسر (لا بد من معلومات حول فئات الأسر، الأجور مجمعة).

جدول منتجات فروع مصفوفة المحاسبة الاجتماعية:

رمز الفرع	الفرع	فروع مصفوفة الحسابات الاجتماعية
ق.خ	القطاع الأول	10
س.ن.خ	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	21
س.م.م	استخراج المعادن	22
ن.س.أ	نشاطات استخراجية أخرى	23
ز.غ	المنتجات الزراعية الغذائية	24
ص.م.أ	صناعات معملية أخرى	25
ن.ت	النقل والاتصالات	30
ب.ت	البنوك والتأمين	31
خ.ت.أ	خدمات سلعية أخرى	32
ت.إ.أ	التجارة، أنشطة الإعاشة والإيواء وغيرها	33
خ.غ.ت	خدمات غير سلعية	34

2. مدخلات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية

تتطلب موازنة المصفوفة استخدام بعض المعطيات. وزيادة على جدول الموارد والاستخدامات في القاعدة ERETES 2008 تم استخدام بيانات ميزان المدفوعات المدرجة على موقع البنك المركزي الموريتاني لموازنة القسم المتعلق بالتحويلات المستقبلية والمرسلة من بقية العالم من لدن القطاعات المؤسسية.

3. حدود المعطيات

تمثل جداول المصفوفة الاقتصادية الموريتاني في شكل محاسبي تبعا لمعايير SCN 1993 مع توازن الموارد والاستخدامات حسب المنتج ومتغيرات نتائج استغلال الفروع وتوزيع القيمة المضافة حسب العامل.

ورغم هذا الإطار المحاسبي التام، فقد لوحظت بعض النواقص في المعطيات فيما يلي بيانها:

- انعدام البيانات المتأتية من جدول الحسابات الاقتصادية المدمجة الذي يعطي معلومات حول إعادة توزيع الدخل بين الوكلاء. وبالتالي فإن جدول الحسابات الاقتصادية المدمجة غير موازن؛
- جدول الموارد والاستخدامات 2008 يمثل سنة الحسابات الوحيدة المتاحة لكن البيانات قديمة نسبيا؛
- سنة الأساس لجدول الحسابات الاقتصادية المدمجة هي 2005 حيث ثبتت المتغيرات قبل انطلاق عمليات استغلال الذهب والنحاس وهو ما يجعل مصفوفة الاستهلاكات الوسيطة ناقصة بالنسبة لفرع المناجم؛
- بيانات ميزان المدفوعات حول التحويلات الخصوصية لا تميز بين الأسر والشركات، وتتمثل منهجية التفصيل المستخدمة في الحكم انطلاقا من معامل توزيع محدد على النحو التالي: 30% للأسر و70% للشركات.

4. نموذج التوازن العام القابل للحساب

النموذج عبارة عن مجموعة من المعادلات يفترض أنها تصف سير اقتصاد معين. والهدف من هذا النموذج هو التنبؤ (بتطور النمو والعمالة والاستثمار..) وتحليل انعكاسات السياسات الاقتصادية. وحسب التعريف الذي صاغه E. Malinvaud فإن " النموذج عبارة عن تمثيل صوري لأفكار أو معارف تتعلق بظاهرة معينة. وهدفه استكشاف النتائج المنطقية المترتبة على الفرضيات المعتمدة وتكميلها بنتائج التجربة من أجل التوصل بذلك إلى معرفة أفضل للواقع والتأثير فيه بشكل أكثر نجاعة" (Malinvaud, 1964).

ويرتكز نموذج التوازن العام القابل للحساب إلى قاعدة رقمية أحادية السنة للإجابة على أسئلة مركبة من السياسة الاقتصادية تهم العرض والطلب، وذلك بالانطلاق من مصفوفة الحسابات الاجتماعية كقاعدة امبريقية.

ويمكن للقطاع الانتاجي من الوجهة الفنية أن يستجيب لأي تزايد في الطلب ومن المجدي له أن يفعل ذلك. والواقع أن الانتاج يحدده مستوى الطلب بشكل كامل. فالعرض يحدده الطلب

الداخلي أو الصادرات. وتقدر قيمة الانتاج بأسعار المنتجين، في حين أن عناصر الطلب الكلي يجب تقديرها بأسعار الاقتناء للاستهلاك.

ويبنى النموذج على مراحل. فبعد موازنة مصفوفة الحسابات الاجتماعية يشكل اختيار المتغيرات الخارجية المرحلة الثانية حسب هدف النموذج. ويوجه هذا النموذج لرصد انعكاس زيادة صادرات المنتجات المنجمية من ذهب ونحاس وحديد لكنه يرصد أيضا انعكاس الاستثمارات الإضافية على النشاطات الاقتصادية.

جدول المتغيرات الخارجية لنموذج التوازن العام القابل للحساب

الترتيب	رمز المتغير	منطوق المتغير
1	ص.م.م	صادرات المناجم المعدنية
2	ت.ب.ع.أ	تحويلات بقية العالم لصالح الأسر
3	ت.ب.ع.ش	تحويلات بقية العالم لصالح الشركات
4	ت.ب.ع.د	تحويلات بقية العالم لصالح الدولة

أما المتغيرات الداخلية فيحسبها النموذج.

حساب مصفوفة نموذج التوازن العام القابل للحساب

في هذا النموذج يفترض:

- تكنولوجيا ذات مردودية ثابتة السلم؛
- وجود قدرات إنتاجية غير مستغلة؛
- ثباتا تاما للأسعار.

معادلات النموذج:

يقوم هذا النموذج على نمطين من المعادلات إحداهما معادلة توازن والأخرى معادلات سلوك. وتتحدد معادلة التوازن على النحو التالي:

$$1. \quad Q = CF + CI + I + G + TSP + X - M$$

وانطلاقا من المعادلة الكينزية، يتم إغلاق النموذج تبعا لتساوي الموارد والاستخدامات.

أما النمط الثاني من المعادلات فيأخذ شكل السنة الأساس تبعا للجدول التالي:

جدول معادلة النموذج:

المتغيرات	المعادلات أو النسبة
-----------	---------------------

المتغيرات	المعادلات أو النسبة
(CF) الاستهلاك النهائي للأسر	$cf = rd * \frac{cf}{rd}$
(I) الاستثمار	$i = pib * \frac{i}{pib}$
(CI) الاستهلاك الوسيط	$ci = q * \frac{ci}{q}$
(X) التصدير	$x = q * \frac{x}{q}$
(PIB) الناتج الداخلي الخام	$pib = q - ci + tsp$
(M) الاستيراد	$m = (q + M) * \frac{m}{q + m}$
(TSP) الضريبة والرسوم على المنتجات	$tsp = (q + M) * \frac{tsp}{q + m}$
(TSA) الضريبة والرسوم على النشاط	$t sa = q * \frac{t sa}{q}$
(MCO) هوامش التجارة على المنتجات	$mco = (q + M) * \frac{mco}{q + m}$
(G) استهلاك الحكومة	$g = q(apu) * \frac{g}{q(apu)}$
(RM) دخل الأسر	$rm = l + ebe$
(RD) دخل الأسر المتاح	$rm = l + ebe - tsp$
(L) كتلة الأجور	$l = q - ci - ebe - tsa$
(EBE) فائض الاستغلال الخام	$ebe(s) = ebe * \frac{ebe(s)}{ebe}$
(O) العرض في السوق	$o = q + m$
(T) إيرادات الحكومة	$t = ebeG + irm + irs + twG$

ويتمثل المنهج العام لحل النموذج في اللجوء إلى حساب المصفوفات بشرط أن لا يكون ثمة غير معادلات خطية.

لنستأنف النظر في المعادلات الخمس مبسطة على سبيل المثال:

$$Q = C + I + G \quad (1.1)$$

$$RP = Q - T \quad (1.2)$$

$$TSA = tx * Q \quad (1.3)$$

$$C = pmc * RM \quad (1.4)$$

$$SM = RD - C \quad (1.5)$$

توضع في جانب المتغيرات الداخلية وفي جانب آخر المتغيرات الخارجية في شكل منظومة صفية

	Q	C	RM	T	SM		G	I
Q	Q	-C	0	0	0	0	=	G + I
C	-Q	0	+RM	+T	0	0	=	0 0
RM	-tx	0	0	-T	0	0	=	0 0
T	0	+C	-pmc	0	0	0	=	0 0
SM	0	+C	-RM	0	+SM	0	=	0 0

لتكن A مصفوفة معاملات المتغيرات الداخلية (E) و B مصفوفة معاملات المتغيرات الخارجية (X):

Q	C	RM	T	SM		G	I
1	-1	0	0	0	U = B * V	1	1
-1	0	1	0	0		0	0
-tx	0	0	-1	0		0	0
0	1	-pmc	0	0		0	0
0	1	-1	0	1		0	0

ويمكن أن يكتب النموذج في شكل المصفوفة التالية:

$$P1 \quad A \cdot U = B \cdot V$$

ويحصل على متجه المتغيرات الداخلية بإجراء الحويلة الصفية التالية:

$$P2 \quad U = A^{-1} B \cdot V$$

5. حساب المضاعف

تقليدياً، يستخلص مبدأ المضاعف بمختلف عمليات المحاكاة عن طريق معادلة التوازن التالية:

$$Q = C + I + G = pmc.RM + I + G = pmc(Q - tx.Q) + I + G + X - M$$

$$Q = (I + G + X - M)/(1 - pmc)$$

ويمكن أن يستخلص من المعادلة الأخيرة تأثير المحاكاة على النشاط الاقتصادي:

$$\Delta Q = (\Delta G + \Delta I + \Delta M - \Delta M)/(1 - pmc)$$

$$K = 1/(1 - pmc) \text{ مضاعف نفقات الأسر}$$

6. حساب العمالة حسب الفرع

عن العمالة وبالانطلاق من معطيات المحاكاة على النموذج، يمكن حساب التغيرات بين المعطى المرجعي والمعطى المحاكى على مجمل المجاميع الاقتصادية الكلية.

استخدام نموذج Mincer: منهجية J. Heckman (1979) حول العمالة بافتراض أن MSj كتلة الرواتب في الفرع z تساوي مجموع مكافآت عامل العمل المستخدم في الفرع.

Nj هي كمية العمل المستخدمة في الفرع z (عدد العمال) و Wj هي معدل الأجر في الفرع z

يمكن أن تكتب MSj :

$$MSj = Nj * Wj$$

ويمكن كتابة عدد الأجراء بالمعادلة التالية:

$$Nj = \frac{MSj}{Wj}$$

كما يمكن كتابة تغير عدد العمال نتيجة للمحاكاة كما يلي:

$$N_j = \frac{MS_j}{W_j}$$

الملحق(4): لائحة الأشخاص الذين تمت مقابلتهم

المسؤولية	الاسم واللقب
	وزارة النفط والطاقة والمعادن
مدير المعادن	د.جكانا عمر
مدير الشرطة المعدنية	محمد الامين ولد مصطفى
مدير الكهرباء والتحكم في الطاقة	الداه ولد سيدي بونا
	وزارة التجارة والصناعة التقليدية والسياحة
مكلف بمهمة	محمد سالم ولد مامون
مدير التنمية الصناعية	واكي عثمان
مستشار مدير مشروع	كان يحي علي
أمين عام اتحادية الصناعة والمعادن	حمود ولد عثيمين
	مشروع الدعم المؤسسي للقطاع المنجمي
مسؤول المتابعة والتقييم	محمد ولد ابوه
	المعهد الوطني لترقية التكوين الفني والمهني
مدير عام	محمد ماء العينين ولد أبيه
	الشركة العربية للحديد والصلب
مدير عام	يربانه ولد محمد المامي
مسؤول فني	عثمان حمادي با
	شركة نحاس موريتانيا
مسؤول العلاقات الخارجية	أبو بكر ولد محمد
	تازياست موريتانيا المحدودة
مدير مكلف بالعلاقات مع الحكومة	هارون ولد الراجل
	إجيس إنترناشيونال
مدير مكتب انواكشوط	سداتي ماسيري

الملحق (5): عناصر بيليوغرافية

Banque Centrale de Mauritanie (2013) Rapport annuel 2012.

Banque Mondiale (2007), Mauritanie: Une évaluation du climat des investissements.

Banque Mondiale (2009), Mémoire économique: Mauritanie, Options de politiques pour l'amélioration du développement du secteur privé, Rapport N°48566-MR.

Banque Africaine de Développement (2013): Etude sur l'Emploi et la Croissance en Mauritanie. Rapport de la phase 3.

Cadre stratégique de lutte contre la pauvreté (CSLP) 2011-2015, 2 vol., Ministère des Affaires Economiques, République Islamique de Mauritanie, 2010.

Code minier (loi 2008 et ses modifications en 2009 et 2012).

Fair Links (2013) : Rapport de l'Administrateur indépendant de l'ITIE pour les revenus de l'année 2011.

Fair Links (2013) : Rapport de l'Administrateur indépendant de l'ITIE pour les revenus de l'année 2010.

NET AUDIT (2013) : Mise en place d'un Système d'Information pour le développement socioéconomique dans les régions minières. PRISM.

CMAP (2005) : Potentiels dans les secteurs des mines. Abderrahim DIDI et Lô Khalidou

ONS (2008), Enquête Permanente sur les Conditions de Vie des ménages.

ONS (2013) : Situation de l'Emploi en Mauritanie en 2012.

ACC-SMD: Elaboration s'une Stratégie de développement du Secteur privé : phase 1. Août 2013.

Sedou Keita (2001) : étude sur les mines artisanales et exploitations minières à petite échelle au Mali. IEED et WBCSD.

RIM, PNUD, OIT : Stratégie nationale de la micro et de la petite entreprise 2012-2015, août 2011. Rapport établi par Pape Touty SOW et Mohamed Mahmoud O/Hendah.

PNUD (2002) Eléments d'une stratégie industrielle à l'horizon 2015.

Etats Généraux de l'Industrie, Ministère de l'Industrie et des Mines, 2010.

الملحق (6): الصيغ المرجعية للدراسة

أولاً. السياق، الإشكالية والمبرر

يستفاد من أحدث معطيات برنامج الأمم المتحدة للتنمية في سنة 2013 أن حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام في موريتانيا بلغت 2225 دولارا أمريكيا بتعادل القوة الشرائية. كما احتل البلد المرتبة 155 من أصل 187 من حيث التنمية البشرية. وبين آخر مسح لظروف معيشة الأسر أن نسبة البطالة بلغت 31,2 % بينما بلغت نسبة الاستخدام المنقوص 14 %.

وفي هذا السياق، يشكل تطوير القطاع الخاص شرطا مسبقا أساسيا لتحقيق نمو اقتصادي مستديم. فهذا القطاع يمنح في الوقت نفسه فرصة مرنة للعمالة وتطوير الكفاءات وخلق الثروة على المستوى الوطني ويمثل شريكا استراتيجيا لتنمية البلد المستديمة. ووعيا من الدولة بما للقطاع الخاص من دور لا يستهان به في مجال التنمية وبالتحديات التي تكتنف بيئة الأعمال، فقد حافظت على إشكالية القطاع الخاص الأفقية في صدارة جميع استراتيجياتها التنموية وخاصة ضمن ركائز الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر. وضمن ورش البرنامج الاقتصادي الوطني، يلاحظ سن مدونة جديدة للاستثمارات واستحداث وفرض معايير الجودة وتعزيز حماية المستهلك وإعداد استراتيجيات وطنية للقطاع المالي والقطاع الخاص والمقاولات الصغيرة والصغرى والتمويل الخفيف تتسجم مع أهداف الألفية التنموية. لكن رغم هذه الجهود ما تزال النتائج في مجال التشغيل متواضعة.

غير أن الصناعات الاستخراجية ، بحكم مقدراتها الكبيرة ووجود سياق دولي موات لها، بإمكانها أن تشكل مدخلا مهما لتطوير قطاع خاص قوي وانبثاق شعب حقيقية مرتبطة بالصناعة المنجمية في موريتانيا.

ذلك أن القطاع المنجمي يشهد نموا معتبرا ومن ثم فهو يتيح فرصة فريدة في مجال ترقية القطاع الخاص الوطني طالما أن باطن الأرض الموريتانية يزخر بالعديد من المعادن التي من أشهرها الحديد والنحاس والجبس والملح و الكبريت واليورانيوم والفوسفات. كما أن الصناعات الاستخراجية تساهم في المتوسط بنسبة 16 % من الناتج الداخلي الخام ، أي بما يساوي تقريبا مساهمة القطاع الأول (17 %). وهناك العديد من المشاريع قيد التطوير أو الانطلاق مثل مشاريع الفوسفات في بوفال ولبيرة والحديد في بومي ومشروع إكستراتا في آسكاف ولبيثينة أو مشاريع الشراكة بين سنيم وإكستراتا ومين ميتالز وأرسلور ميتالز.

وضمن هذا المنظور، يعطي الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر- المرحلة الثالثة أهمية كبيرة لترقية التشغيل والتشغيل الذاتي، خاصة بالنسبة للشباب والنساء، في القطاعات الواعدة بنمو اقتصادي في صالح الفقراء.

وفي هذا السياق، يعطي المركز الموريتاني لتحليل السياسات – المرحلة الثالثة أهمية كبرى أيضا لهذه القضية. ذلك أن أهداف المركز الخاصة تتمثل في:

- المساهمة في الحد من بطالة الشباب؛
- تحسين تنافسية القطاع الزراعي؛
- تحسين أداء الإدارة العمومية؛
- التعزيز المؤسسي والفني للمركز الموريتاني لتحليل السياسات.

وفي هذا الإطار، من الأهمية بمكان أن يستفيد القطاع الخاص الموريتاني بشكل كامل من الفرص التي يتيحها له النمو المذكور في القطاع المنجمي سبيلا إلى المساهمة بجدارة في تحقيق نمو شامل أكثر مواتاة لخلق فرص العمل المباشرة وغير المباشرة وللمساهمة بشكل أعم في التنمية البشرية المستدامة لموريتانيا.

وهكذا فإن المركز الموريتاني لتحليل السياسات ينوي، في إطار خطة عمله لسنة 2013، إنجاز دراسة حول الشعب المرتبطة بالصناعة المنجمية من أجل تحسين أكبر لانعكاسها على الاقتصاد الوطني من حيث القيمة المضافة وفرص العمل.

ثانيا. أهداف الدراسة

الهدف العام للدراسة هو المساعدة في تحديد وتطوير وإنشاء الشعب المرتبطة بالصناعة المنجمية مع تعزيز الاتجاه إلى التحويل بما يتيح اندماجا أفضل للنشاطات المنجمية في الاقتصاد الوطني وزيادة أكبر للقيمة المضافة وفرص العمل المباشرة وغير المباشرة والمساهمة في التنمية المحلية.

وبذلك ستساهم الدراسة في تحديد فرص تطوير الشعب المرتبطة بالصناعة المنجمية عن طريق المنافذ الواعدة التي بمقدورها أن تواكب ديناميكية القطاع المنجمي وأن تؤمن نجاعة انعكاسه الاقتصادي – الاجتماعي على المستوى الوطني.

أما الأهداف الخاصة للدراسة فهي:

1. تحليل السياق الوطني لتحديد سبل ووسائل استفادة القطاع الخاص الوطني والدولي بشكل كامل من فرص الأعمال المتاحة في القطاع المنجمي عموما وفي شعب صناعات التحويل المرتبطة به؛
2. تحليل المقدرات والتحديات ومعوقات تطوير رزم النشاطات الاقتصادية المتعلقة بصناعات التحويل المرتبطة بالقطاع المنجمي في موريتانيا؛
3. صياغة توصيات استراتيجية وإجرائية لتذليل المعوقات المحددة؛

4. اقتراح الخطوط العريضة لبرنامج ترقية تحويل الموارد المنجمية ملائم، بشكل خاص، للتشغيل ولتطوير القطاع الخاص الوطني و/أو الشراكة بين القطاعين العام والخاص في هذا الميدان؛
5. تحديد الفاعلين العموميين والخصوصيين والهيئات الدولية الممكن تعبئتهم في إطار تفعيل هذا البرنامج وإمكانيات الشراكة وتعبئة الموارد لتنفيذه.

ثالثا. النتائج المنتظرة

- تحليل المجالات الواعدة التي يمكن أن تتمخض عن رزم من النشاطات الاقتصادية في القطاع المنجمي، وذلك في السياق الوطني وبهدف ترقية قطاع خاص وطني تتمثل أهدافه الأولية في التشغيل والتمهين والتطوير التقني للشعب المرتبطة بالصناعة المنجمية؛
- إنجاز وصف موجز لسوق الصناعات المنجمية ومقدرات النمو والتشغيل المرتبطة بها؛
- تحليل معمق لتحديات ومعوقات وعراقيل تطوير الشعب المحددة ولشروط توسع نشاطات التحويل المرتبطة بالصناعة المنجمية؛
- صياغة توصيات استراتيجية تمكن من تذليل المعوقات المحددة؛
- صياغة توصيات إجرائية ملموسة قابلة للتطبيق في المديين القصير والمتوسط؛
- تحليل الملاءمة بين المؤهلات المهنية الضرورية لتطوير الشعب المنجمية المعنية من قبل الفاعلين الخصوصيين وبين فرص التكوين المتاحة؛
- وضع الخطوط العريضة لاستراتيجية تنموية بمقدورها تلبية هذه المتطلبات معززة بمسودة خطة عمل مع بيان إمكانيات الشراكة وتعبئة الموارد لتنفيذ برنامج ترقية الشعب المعنية.

رابعا. المهام المطلوبة من الاستشاريين

يمكن أن يذكر من مهام الاستشاريين:

- تحليل مقدرات النمو وخلق رزم النشاطات الاقتصادية حول القطاع المنجمي؛
- إحصاء الشعب المرتبطة بالصناعة المنجمية؛
- جرد قطاعات النشاطات الاقتصادية ذات المقدرات في مجالات ترقية وتنمية القطاع الخاص الوطني وخلق فرص العمل المنتج والتي تتوفر فيها فرص لإنشاء و/أو تطوير الشعب المرتبطة بالصناعة المنجمية؛

- دراسة فرص الأعمال غير المستغلة من قبل القطاع الخاص الوطني في مجال الشعب المرتبطة بالصناعة المنجمية، مع تحديد المعوقات المتعلقة بها واقتراح الحلول اللازمة؛
- تحديد وتحليل عرض السلع والخدمات الإضافية التي يمكن تقديمها بصورة تنافسية ومحليا والتي تحتاج إليها تلك الشعب في توسعها؛
- تحديد وتحليل الحاجات المحلية في مجال التكوين المهني والفني إضافة إلى أجهزة وبرامج الدعم الكفيلة بتلبية هذه الحاجات؛
- إعطاء الأولوية لمراعاة الاحتياجات الخاصة بالمقاولين من النساء والشباب ومشاركتهم في الاستفادة من الفرص المتاحة؛
- تحديد الأعمال الضرورية لتعزيز قدرات القطاع الخاص الوطني وخاصة الشعب المرتبطة بالصناعة المنجمية؛
- تحديد الأعمال الضرورية لتعزيز قدرات المقاولين الوطنيين في مجال الشعب المرتبطة بالصناعة المنجمية؛
- اقتراح برنامج دعم لترقية القطاع الخاص الوطني والمقاولات المدرة للعمالة المحلية حول الشعب المرتبطة بالصناعة المنجمية على وجه الخصوص؛
- اقتراح الخطوط العريضة لسياسة و/أو استراتيجية واقعية في مجال ترقية الشعب المرتبطة بالصناعة المنجمية.

خامسا. المقاربة المنهجية

سيتم إذن تقسيم جميع النشاطات المتأتية من الموارد المنجمية إلى شعب تضم الصناعات المختلفة وإن كانت لها بعض الخصائص المشتركة من حيث المدخلات وأنماط التحويل الأولي والتسويق أو استخدام المنتج النهائي.

وسيوّدي تحديد الشعب إلى التفكير في أهداف التنافسية والمردودية، وهو ما سيعطي توجيهها ضروريا لإنجاز التشخيص وصياغة توصيات خاصة بكل شعبة، مع تحليل مبني على مفاهيم السلاسل العمودية (أي داخل نفس المقولة) والأفقية (التفاعلات بين المقاولات أعلى وأسفل الشعبة) وستقدم مع ذلك المعلومات والأهداف التي تحاول هذه المقاربة استكشافها.

وسيتم إجراء لقاءات و/أو مقابلات شبه منظمة بعد تحديد الشعب للتأكد من أنها ممثلة جميعا. كما سيجري تحليل لسلسلة القيم لمواكبة تحول النسيج الصناعي المنجمي.

ويمكن أن يذكر من المعطيات المستخدمة:

- المعطيات الكمية لاسيما حول العمالة (العرض، الطلب، الوساطة)؛

- آخر جدول للموارد والاستخدامات متاح؛
- مصفوفة الواردات، المجاميع الاقتصادية الكلية؛
- المسوحات الإحصائية (سلسلة المسوحات حول ظروف معيشة الأسر، المسح المنجز سنة 2013 حول التشغيل)؛
- معطيات كيفية (مقابلات)؛
- آراء الفاعلين (العموميين، الخصوصيين)؛
- معلومات تكميلية (مسوحات موضوعية، الخ).

ويمكن استخدام العديد من الأدوات المنهجية يذكر منها على وجه الخصوص تحليل المدخلات - المخرجات الذي يتيح بعد تحليل مفصل لفرع الصناعات الاستخراجية:

- حساب مضاعفات العمالة والإنتاج والدخل بالنسبة للفرع و/أو مكونة " المناجم " من هذا الفرع؛
- حساب الآثار المباشرة وغير المباشرة على العمالة والإنتاج والدخل؛
- تقييم تأثير مختلف سيناريوهات السياسات القطاعية أو سياسات التشغيل في هذا المجال.

سادسا. مؤهلات الاستشاريين

سينجز الاستشارة استشاريان أحدهما استشاري رئيسي (رئيس الفريق) واستشاري وطني مجرب.

بالنسبة للاستشاري الرئيسي الذي سيعنى خاصة بالجوانب الاجتماعية - الاقتصادية والمالية يشترط:

- دبلوم لا يقل عن مستوى البكالوريا + 5 سنوات في الاقتصاد، التسيير، الإدارة، الإحصاء أو أي اختصاص آخر مشابه؛
- تجربة جيدة في مجال إجراء الدراسات أو البحوث ويفضل أن يكون ذلك في ميدان الشعب المرتبطة بالمناجم و/أو الموارد الطبيعية و/أو التشغيل؛
- القدرة على العمل بكيفية مستقلة وتحت الضغط وعلى تنسيق فريق عمل؛
- تجربة جيدة في استخدام تقنيات جمع وتحليل المسوحات الاجتماعية - الاقتصادية والمعلومات الاستراتيجية؛
- القدرة الجيدة على تحليل المعلومات وتسييرها ومعالجتها؛
- تجربة في التمويل وتحليل مردودية المشاريع التنموية أو مشاريع القطاع الخاص؛

- قدرات تواصلية جيدة مع أهلية التعبير بوضوح وإيجاز كتابيا وشفويا على حد السواء.

وسيعنى الاستشاري الثاني على وجه الخصوص بالجوانب الفنية ويشترط فيه:

- دبلوم مهندس في مجال المعادن أو الصناعة (الباكلوريا + 5 سنوات) على الأقل أو ما يعادله في أي اختصاص فني ذي صلة بالهندسة المعدنية و/أو الصناعية؛
- تجربة في مجال مشاريع التنمية الصناعية و/أو المنجمية؛
- معرفة جيدة للشعب الفنية المرتبطة بالمناجم و/أو بالنشاطات المرتبطة بالصناعات المنجمية، الخ.

سابعاً. الجدول الزمني ومسار الدراسة

المدة المقدرة لهذه الدراسة 30 يوم عمل تمتد على مدى شهرين بواقع شهر عمل لكل استشاري.

وسيعمل الاستشاري الرئيسي تحت إشراف المركز الموريتاني لتحليل السياسات وهو مسؤول عن تنسيق إنجاز الدراسة. وسيحدد على الخصوص مع المركز الموريتاني لتحليل السياسات وبالتنسيق مع رفيقه في الفريق جدولاً زمنياً لإنجاز النشاطات. وعلى الفريق الاستشاري احترام الجدول الزمني المتفق عليه.

وسيقدم الفريق الاستشاري وخاصة الاستشاري الرئيسي مذكرة منهجية بعد أسبوع من انطلاق الدراسة. وستضع هذه المذكرة على الخصوص مسودة خطة الدراسة.

وعلى الاستشاري الرئيسي أن يوافي المركز الموريتاني لتحليل السياسات بتقرير مؤقت مدعم، بمساهمات كل استشاري، وذلك بعد 4 أسابيع على الأكثر من انطلاق الدراسة.

وعليه كذلك أن يودع تقريراً نهائياً في نسخة ورقية وأخرى إلكترونية (وورد) بعد أسبوعين كأقصى حد من تبليغه من قبل المركز الموريتاني لتحليل السياسات بالملاحظات والتعليقات على الصيغة المؤقتة.

وسيحضر الفريق الاستشاري المناقشة الجماعية المركزة المخصصة للمصادقة على الدراسة.